تقييد الأحكام بـ "تمام الكلام"

دراسة نحوية تطبيقية

إعداد الدكتور

الشحات أحمد بدوي السماحي

أستـــاذ اللغويـــات المســـاعد

بكليـة الدراسات الإسلامية والعربية

للبنـــين بالقاهـــرة- جامعة الأزهـــر

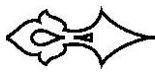

مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية

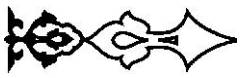

ملخص البحث

عنوان البحث: " تقييد الأحكام بتمام الكلام " دراسة نحوية تطبيقية

الباحث: الشحات أحمد بدوي حسين السماحي

موضوع البحث: بيان ما يتصل بعلاقة الأحكام بتمام الكلام كما ورد في كتب النحو واللغة الأصيلة وتطبيقها على الموضوعات النحوية. مع بيان آراء النحاة وحججهم حول هذه العلاقة وترجيح الرأي المختار.

هدف البحث: إظهار ثمرة تقييد الأحكام بتمام الكلام.

مكونات البحث:

المقدمة: وفيها الحديث عن أهمية الموضوع ودوافعه. والتمهيد: وفيه بيان علاقة الجملة بالكلام. وخمسة مباحث: المبحث الأول عن المرفوعات. المبحث الثاني عن المنصوبات. المحث الثالث عن التوابع. البحث الرابع عن المشتقات. المبحث الخامس عن الحروف. والخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

منهج البحث: تصنيف المسائل التي قُيِدت أحامها بتمام الكلام ووضعها تحت بابها النحوي وبيان أقوال العلماء فيها من خلال كتبهم ومناقشتها والترجيح بينها.

الكلمات المفتاحية: تقييد الأحكام - الكلام التام - الحكم النحوي - التوابع- الحالة الاسمية - المشتقات - الجزئيات.

Conditioning the Grammatical Rules Governing Complete Utterances: An Applied Syntactic Study

By: Dr. Al-Shahhat Ahmad Badawi Al-Samahi
Assistant Professor of Linguistics at the Faculty of Arabic and Islamic Studies (Males) in Cairo, Al-Azhar University
E.MAIL: ALshahhat.badawy **@azhar.edu.eg**

مجلة كلية الدراسات الإسلامية

Abstract

- Research topic: clarifying the rules governing complete utterance as mentioned in traditional grammar books, then applying them to some grammatical issues. Scholars' opinions on and arguments about that relationship are also presented, singling out the preferable opinion.
- Research objective: indicating the gained outcome of conditioning the grammatical rules governing on complete utterances.
- Research components:
  - Introduction: the significance of the topic and the reasons behind choosing it.
  - Preface: illustrating the relationship between sentence and utterance.
  - Chapter One: The nominative case
  - Chapter Two: The accusative case
  - Chapter Three: Lexemes in subsequent grammatical functions
  - Chapter Four: Morphological Derivatives
  - Chapter Five: Particles
  - Conclusion: Major findings
- Research Methodology: arranging the issues whose rules were conditioned under their respective grammatical categories, and mentioning relevant scholars' opinion in their books, then discussing and judging them.

Key words: conditioning rules – complete utterances – accusative case – category – nominative case– morphological derivatives – particles.

المقـــــــــدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله صحبه أجمعين،،،، وبعـــد:

فاللغة أداة فهم المعنى ، و نقل الأفكار بين الناس، و القصد منها هو البيان عما في الأذهان ، و الإفصاح عن المقاصد و الأغراض، فإذا انتظم اللغة قوانين منضبطة استطاع المتكلمون بها أداء معان واضحة من دون إشكال أو إخلال بمرادهم، و بناء على ما للقواعد النحوية الكلية من أهمية بالغة من حيث إنها قانون ينير للمتكلمين سبل الأداء، و أساليب الخطاب و يبصرهم بمعالم الفصاحة و حسن البيان، بذل النحويون ما يستطيعون لإنجاز هذه القواعد على نحو من الدقة، و الانضباط، ووضعوا لهذه القواعد أحكاما تدل عليها و تميز بينها ليتكلم المتكلم بلغة نقية من التعمية خالية من الغموض نائية عن النقص و الوهم واللبس، و لما كانت الفائدة هي المقصود الأسمى و الأهم للمتكلم و المخاطب و هي لا تحصل إلا بعد تمام الكلام جعلوا لهذه الأحكام قيدًا ركنوا إليه كلما ارتابوا من وقوع اللبس والخلل ليصونوها منهما فأَردفوها بقولهم: "بعد تمام الكلام" أو "لعدم تمام الكلام" أو بما هو في معناهما كـ تمام الجملة أو تمام المعنى؛ فأردت أن أبين ثمرة تقييد الأحكام النحوية بـ تمام الكلام في هذا البحث و جعلته تحت عنوان:

" تقييد الأحكام بـــ تمام الكلام" دراسة نحوية تطبيقية.

وجاء البحث في مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة.

المقدمة، وفيها حمد الله والثناء عليه، ثم الحديث عن الموضوع ودوافعه.

التمهيد: بين الجملة والكلام.

المبحث الأول: المرفوعات. وفيه مسألة واحدة هي: إعراب الوصف المشتق مبتدأ.

المبحث الثاني: المنصوبات: وفيه تسع مسائل:

- المسألة الأولى: نصب الحال.
- المسألة الثانية: جواز ربط جملة الحال بالواو.
- المسألة الثالثة: امتناع تقديم الحال المؤكدة لمضمون الجملة على عاملها.
- المسألة الرابعة: نصب المستثنى.
- المسألة الخامسة: نصب " غير " في الاستثناء.
- المسألة السادسة: نصب المستثنى بـ " خلا وعدا"
- المسألة السابعة: الاستثناء بـ" سوى"
- المسألة الثامنة: نصب تميز الجملة.
- المسألة التاسعة: النصب على الاختصاص.

المبحث الثالث: التوابع. وفيه أربع مسائل:

- المسألة الأولى: العطف على الموضع.
- المسألة الثانية: العطف على اسم " إنّ " قبل مجيء الخبر.
- المسألة الثالثة: الإتيان بالبدل.
- المسألة الرابعة: إتباع الموصول قبل تمام صلته.

المبحث الرابع: المشتقات. وفيه ثلاث مسائل:

- المسألة الأولى: إعمال المصدر.
- المسألة الثانية: وصف اسم الفاعل العامل.
- المسألة الثالثة: حذف " من " والمفضول.

المبحث الخامس: الحروف. وفيه أربع مسائل:

- المسألة الأولى: لام " كي ".
- المسألة الثانية: لام التبيين.
- المسألة الثالثة: تقديم معمول معمول " أن " المصدرية عليها.
- المسألة الرابعة: " أن" المفسرة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي ظهرت من خلال البحث٠

الفهرس:

والله سبحانه أسأل أن يجعله عملا خالصا لوجهه الكريم، وأسأله – تعالى – أن يقربنا إليه، ويجعل اعتمادنا في كل الأمور عليه ٠

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

التمهيد: بين الجملة والكلام

قبل الحديث عن الفرق بين الجملة والكلام تجدر الإشارة إلى بيان معنى الأحكام، فنقول: استعمل العلماء الحكم النحوي فيما يلزم من الأمور لزوم الحكم القضائي الذي لا يجوز أن يتخلف أو يتأخر، مثل رفع الفاعل وتأخره. وتتميز الأحكام عن الشروط بكونها لازمة الوجود بمجموعها حتى يتكون بها الأمر، ولا يوجد فيها خلاف بين العلماء. أما الشروط فإنها قابلة للنقص أو للنقض بحسب الآراء والمذاهب، مثل اشتراط المصدرية في المفعول لأجله، فبعض النحاة نقض هذا الشرط وأجاز مجيئه غير مصدر [1].

والمراد بتمام الكلام: تمام المعنى الذي يقصده المتكلم؛ إذ هو الغاية المرجوة والهدف الأسمى من كلامه.

أما الفرق بين الجملة والكلام فإنّ العلماء قاطبة على أن الكلام في اصطلاح النحاة: هو القول الْـمفيد فائدة يحسن السكـوت عليها، وعباراتهم فـي حد ذلك متقاربة يفسر بعضها بعضاً، ولا يُعتد بمن خالف ذلك؛ لأنه حَدَّه على مذهب اللغويين لا على مذهب النحاة[2]، وأدلة إبطال ذلك مبثوثة في كتب الخلاف.

أما حد الجملة فللعلماء فيه مذهبان:

المذهب الأول: أن الجملة والكلام متغايران فالجملة ما وُجِد فيها التركيب الإسنادي [3] أفاد أم لم يُفد، وهو مذهب جماهير العلماء من المتقدمين والمتأخرين[1].

(١) – ينظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية. د. محمد سمير نجيب. ص ٦٥

(٢) – مسائل خلافية في النحو: ٣٥.

(٣) – وهو لا يتأتى إلا في اسم وخبر، أو فعل وفاعل.

قال ابن هشام: "الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ "قام زيد" والمبتدأ وخبره كـ " زيد قائم" وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص و أقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول الزمخشري فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال ويسمى جملة والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام"[٢] فمثال التركيب الإسنادي المفيد قوله تعالى: ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾[٣] ، وقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[٤] ، ومثال التركيب الإسنادي غير المفيد[٥] جـملة : ﴿ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ الشرطية في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا ﴾[٦]

المذهب الثاني: أن الجملة مرادفة للكلام، وهو ظاهر مذهب عثمان ابْن جِنِّي [٧] في اللمع

---

(١) – همع الهوامع:١/ ٥٥.

(٢) – مغني اللبيب تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب ٥/ ٧-١٢

(٣) – المسد آية ١

(٤) – الفاتحة آية٢

(٥) – الإفادة ـ هنا ـ مقيدة بما يحسن السكوت عليه، ودليل هذا قول خالد بن عبدالله الأزهري في موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب :٣١:« ونعني ـ معشر النحاة ـ بالمفيد حيث أطلقناه في بحث الكلام ما يحسن من المتكلم السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر ـ » ، والمتأمل لجملة : { إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ} الشرطية يجد أنه لا يُحسن السكوت عليها لتوقف معناها على جواب الشرط { يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا}

(٦) – الأنفال :أية ٢٩.

(٧) – هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٢٧ هـ ـ ٣٩٢ هـ)، تتلمذ على أبي علي الفارسي وغيره، من تصانيفه: اللمع، وسر صناعة الإعراب. يُنظر: الفهرست :١٢٨، وتاريخ بغداد:١١/ ٣١١.

حيث قال: «وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه ـ»[1]، ومثله مَحمود بن عمر الزَّمَخْشَري [2] فـي كتابه المُفصل فإنه قال فيه :« والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذاك لا يتأتى إلا في اسمين ، كقولك : زيد أخوك وبشر صاحبك ، أو في فعل واسم نحو قولك : ضرب زيد ، وانطلق بكر ، وتسمى الجملة ـ»[3].

وعلى ذلك عبدالله بن الحسين أبو البقاء العكبري [4] ـ أيضاً ـ فقد قال في كتابه اللباب في علل الإعراب والبناء: «والجملة هي الكلام الذي تحصل منه فائدة تامة ـ»[5].

ورجح بعض المعاصرين [6] مذهب الجُمهور لعدة أوجه:

الوجه الأول: أن مَن تأمل اشتقاق الجملة والكلام بان له تغايرهما في اللغة؛ لأن اشتقاق الجُملة مِن «من أجْملت الشيء إذا جمعته ـ» [7]، والشيء المُجموع

(١) – اللمع ص٢٦

(٢) – هو جارالله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي المعتزلي الحنفي (٤٦٧ هـ ـ ٥٣٨ هـ)، من تصانيفه: الكشاف، وأساس البلاغة. يُنظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم :١٠/ ١١٢، ومعجم الأدباء :٥/ ٤٨٩.

(٣) – المفصل ص ٢٣.

(٤) – هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيُّ البَغْدادِيُّ الضَّريرُ النَّحويُّ الحَنبليُّ (٥٣٨ هـ ـ ٦١٦ هـ)، من شيوخه: ابن الخشاب، من كتبه: التبيان في إعراب القرآن، والمُتَبَع في شرح اللمع. ينظر: وفيات الأعيان:٣/ ١٠٠، وسير أعلام النبلاء:٢٢/ ٩٢.

(٥) – اللباب ص ١٣٨.

(٦) – هو الدكتور/ حامد الأنصاري في بحث له بعنوان " حد الجُملة والكلام، وخلاف العلماء في ترادفهما من عدمه" منشور على الشبكة العنكبوتية " الإنترنت"

(٧) – لسان العرب مادة (جمل) :١١/ ١٢٨.

لا تُشترط فيه الإفادة والتأثير، أما الكلام فهو مشتق من «الكَلْمِ، وهو الجرح، والجرح مؤثر في نفس الْمجروح فليزم أن يكون الكلام مؤثرا في نفس السامع. ـ»[1]، ولا يكون مؤثراً في نفس السامع إلا إذا كان مفيداً فائدة يحسن السكوت عليها .

الوجـه الثاني: أن العلماء يسمون صلة الْموصول، والشرط، والْجواب جـملة في نحو قول الله تعالى: ﴿ تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[2]، وقوله ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾[3] مع إقرارهم بعدم إفادة كلٍ منهما معنىً يصح عليه السكوت ؛ لأن صلة الموصول معناها لا يتم إلا بموصولها ، والشرط لا معنى له إلا بجوابه .

وقل نحو هذا في الجمل الواقعة خبراً، وحالا، وصفة؛ لأنّه لا مشاحّة في أن النحاة يسمونها جملاً؛ لوجود التركيب الإسنادي فيه؛ لا لصحة استقلالها بالمعنى في سياقها، هذا من وجهٍ. ومِن وجـهٍ آخـــر هي واقعة موقع الْمفرد، كوقوع جـملة الحال (يَبْكُونَ) موقع (باكين) في نحو قول الله تعالى: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾[4] ، ولا قائلَ بدلالة المفرد على معنىً يفيد فائدة الكلام في اصطلاح النحاة .

الـوجه الثالث: قول الزمخشري في كتابه المفصل في حديثه عن الشرط: «إن ولو يدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطا والثانية جزاء كقولك: إن تضربني أضربك، ولو جئتني لأكرمتك ـ»[5] ، وقوله في حديثه عن أنواع الخبر : «والجملة على أربعة أضرب : فعلية

(١) – اللباب :١/ ٤١.

(٢) – الملك آية ١

(٣) – البقرة: آية ١٩٧.

(٤) – يوسف آية ١٦.

(٥) – المفصل ص ٤٣٩.

واسمية وشرطية وظرفية ، وذلك نحو : زيد ذهب أخوه ، وعمرو أبوه منطلق ، وبكر إن تعطه يشكرك وخالد في الدار ـ»[1] .

لو تأملته جيداً لأيقنت أنه لا يريد به حتما مرادفة (الجملة) لـ(الكلام) التي فُهِمت من قوله ـ الآنف الذكر ـ في مقدمة كتابه؛ لأن جملة الشرط لا تدل على معنى تام إلا بجملة الجواب، والخبر الواقع شرطاً في قوله: «وبكر إن تعطه يشكرك وخالد في الدار ـ» وإن سماه جملة شرطية إلا أنه لا معنى له إلا بالمبتدأ.

ثم إنه مرة عبر عن الشرط وجوابه بـ(الجملتين) في حديثه عن الشرط، ومرة عبر عنهما بـ(الجملة) في حديثه عن أنواع الخبر. ففُهِم مِن ذلك أن الجملة لا تُرادِفُ الكلامَ عنده على ما تقتضيه إطلاقاته في كتابه، وإن سماه جملة عند حده لـ(الكلام) في أول كتابه.

الوجـه الرابع : ما نُسِب إلى محمد بن يوسف ناظر الجيش[2] من أنه قال في شرح التسهيل: « وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا أو جوابا أو صلة فإطلاق مجازي ؛ لأن كلا منها كان جملة قبل فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظرا إلى أنهم كانوا كذلك ـ»[3]، يرِدُ عليه أنّ إطلاق الجملة على الشرط ، وجوابه ، والصلة ما زال إطلاقاً حقيقياً ؛ لأن التركيب الإسنادي المشروط في تسمية المُركب جـملةً لا يزول عن الجُملة أينما وقعت ، سواءً كان لَها معنى يَحسن السكوت عليه فتسمى كلاماً ، وجـملة ؛ لوجود

(١) – المفصل ص ٤٤.

(٢) – هو محب الدين محمد بن يوسف التيمي الحلبي الأصل المصري الشافعي (٦٩٧ ـ ٧٧٩ هـ) ناظر الجيوش المنصورة بالديار المصرية، من شيوخه: أبي حيان، وتقي الدين السبكي، من تصانيفه: شرح التسهيل، وشرح التلخيص. ينظر: الدرر الكامنة :٦/ ٤٥، وبغية الوعاة :١/ ٢٧٥.

(٣)– شرح التسهيل لناظر الجيش ١/ ١٤٩، همع الهوامع ١/ ٥٠

التركيب الإسنادي ، أم لا فتسمى جـملة فقط ؛ لأن الإسناد ملازم لها.

الوجـه الخامس : قول الزمـخشري فـي كتابه الْمفصل :« والكلام هو الْمركب من كلمتين أسندت إحداهـما إلى الأخرى ، وذاك لا يتأتى إلا فـي اسْمين ، كقولك : زيد أخوك ، وبشر صاحبك ، أو في فعـل واسم نحو قـولك : ضرب زيد ، وانطلق بكر ، وتسمى الجملة ـ»[1]، فهمت منه أمـــراً غير الْـمشهـور عنه ـ والله أعلـــم ـ ، وهـو أنه يريد أن يُخبِرَ أن الـكـلام لا يكون إلا بإسناد كلمـة إلـى أخـرى ، وهو الْمُسَمَّى بـ(الجُملـة) ، أي الإسناد ، لا أنه يُرادِف بين (الجْملة) و(الكلام) ، وصنيعه فـي كتابه يدل على ذلك ـ والله أعلـم ـ إذ كيف يقول الزمَخشري : « إن ولو يدخـلان عـلى جـملتين فيجعـلان الأولى شرطاً ، والثانية جـــــزاء كقـــولك : إن تضربني أضربك ، ولو جئتني لأكرمتك ـ»[2] مع أنه فُهـم من كلامه مـرادفة (الجْملة) لـ(الكلام) ، وهو ـ هنا ـ صـرح بأنَّ الشرطَ جـمـــلتان : (الأولى تسمى شرطـاً ، والثانية تسمى جـــــزاءً) ، ولا مـعنى لإطـــلاق مُسَمّى (الكلام) على أحد الجملتين دون الأخرى في اصطلاح النحاة .

ومحصل الأمر أن (الجملة) و(الكلام) يشتركان في اشتراط التركيب الإسنادي في كل منهما، ويفترقان في اشترط الإفادة في (الكلام) دون (الجملة)، وهذا معنى قول ابن هشام الأنصاري في المغني: «وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ... والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ـ»[3] أي ليسا مترادفين فـي اشتراط الإفـادة؛ لأن جـمهور النحاة اشترطـوا الإفـادة فـي (الكلام) دون (الجملة).

(١) ـ المفصل ص٢٣.

(٢) – المفصل ص ٤٣٩.

(٣) – مغني اللبيب ص ٤٩٠.

والقول بترادف الجملة والكلام هو الراجح عندي فالجملة هي الكلام المفيد، وخروج بعض الجمل عن الإفادة كجملة الشرط وجملة الصلة فإنما هو من أجل أداة الشرط أو الاسم الموصول وليس لذات الجملة. ثم إن من قال بالتغاير بين الجملة والكلام عرف الجملة بـــ ما وُجِد فيها التركيب الإسنادي أفاد أم لم يُفد. ونسي أن التركيب لا يتأتى إلا في مبتدأ وخبر أو فعل فاعل فهما ركنا الجملة وبهما تحصل الفائدة، ومعنى هذا أن الجملة لا تكون إلا مفيدة وخروجها عن الإفادة في بعض الأحيان فلأمر طارئ عليها وليس لذاتها. والله أعلم

المبحث الأول: المرفوعات

الرفع: حالة من حالات الإعراب تكون في الأسماء والأفعال، والضمة هي علامته وتكون في الأسماء والأفعال، وهي العلامة الأصلية على ذلك وما سواها ينوب عنها. ويعد الرفع أشرف الحركات وأعلاها؛ لأنه إعراب العمد ولا يخلو كلام منه ولهذا يكون الحالة الأولى للأسماء والأفعال إذا ما جردت الأولى من العوامل الناصبة أو الجارة، وجردت الثانية من العوامل الناصبة أو الجازمة. ولعل السبب في كونه أعلى الحركات الإعرابية أنه يتحقق بالعوامل اللفظية والمعنوية في حين أن النصب والجر لا يتحققان إلا بالعوامل اللفظية فقط.

والمرفوع: هو الاسم أو الفعل الذي تجلب إليه العوامل رفعا بالضمة أو بما ينوب عنها[1].

إعراب الوصف المشتق مبتدأ

الوصف" يتناول اسم الفاعل، والمفعول، الصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمنسوب، "نحو: أقائم هذان"، وما مضروب العمران، وهل حسن الوجهان، وهل أحسن في عين زيد الكحل

(١) – معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص٩٤

منه في عين غيره، وما قرشي أبواك. والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم: لا نولك أن تفعل، فـ"نولك" مبتدأ، وهو بمنزلة الوصف في كونه قائما مقام الفعل، وهو "ينبغي و ""نول" وإن كان مصدرا بمعنى التناول إلا أنه هنا بمعنى المفعول، أي: ليس متناولك هذا الفعل، أي: لا ينبغي لك تناوله، فنولك: مبتدأ، وأن تفعل: نائب فاعله [1].

"وخرج" بقوله: مخبر عنه أو وصف "نحو: نزال"، فإنه من أسماء الأفعال؛ "لأنه لا مخبر عنه ولا وصف"، فلا يكون مبتدأ، بناء على أن اسم الفعل لا محل له من الإعراب، وهو الأصح.

"و" خرج بقوله: رافع لمكتفي به "نحو: أقائم أبواه زيد، فليس لك أن تعرب " قائم " مبتدأ وأبواه فاعلا أغنى عن الخبر لأنه لا يتم به الكلام بل زيد مبتدأ مؤخر وقائم خبر مقدم وأبواه فاعل به فإن المرفوع بالوصف" وهو "أبواه" "غير مكتفى به" في حصول الفائدة مع قطع النظر عن "زيد" أي: فلا يحسن السكون عليه، وهذا واضح إذا لم يعلم مرجع الضمير، أما إذا علم كما إذا جرى ذكر زيد فقيل: أقائم أبوه، فإنه يكتفى به ويحسن السكون عليه؛ لأنه بمنزلة: أقائم أبو زيد" [2].فلكي يعرب الوصف مبتدأ لابد أن يتم الكلام بمرفوعه، و لا خلاف بين العلماء في ذلك.

"ولا بد للوصف المذكور" وما هو بمنزلته "من" اشتراط "تقدم نفي أو استفهام" عليهما هذا عند البصرين، أما الكوفيون فلا يشترطون ذلك.

(١) - حاشية الصبان ١/ ٢٧٦

(٢) - شرح شذور الذهب ص ٢٣٤ وحاشية يس ١/ ١٥٧

المبحث الثاني: المنصوبات

النصب لغة: مصدر نصب الشيء أي رفعه وأقامه. واصطلاحا: نصب الكلمة أي ألحقها علامة النصب. ويكون الاسم منصوبا إذا كان مفعولا من المفاعيل الخمسة، أو اسم " إنَ" وأخواتها أو خبر "كان" وأخواتها، أو منصوبا على نزع الخافض [1].

نصب الحال

الحال: ما دل على انقلاب الشيء عما كان عليه في وقت فعل من الأفعال مما يصلح أن يكون صفة لنكرة، واشتقاقها من حال الشيء يحول – إذا انقلب عما كان عليه. [2]

وقال ابن الكمال: الحال لغة: نهاية الماضي وبداية المستقبل.

و اصطلاحا: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا، نحو: ضربت زيدا قائما، أو معنى، نحو: زيد في الدار قائما.[3]

وقال عبد القاهر: الحال ما يحتمل التحول والتنقل، وحقيقتها أنها الهيئة التي يكون عليها الشيء عند ملابسة الفعل واقعا منها أو واقعا عليه. [4]

ويمكن أن نجمع المشترك بين تعريفات النحاة فنقول: الحال وصف فضلة دالة على هيئة صاحبه من فاعل أو مفعول به أومنهما معا، أو ما يقوم مقامهما متضمنا ما فيه معنى " فيه"

(١) – معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ص ٢٢٥

(٢) – شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ١٤٤

(٣) – تاج العروس " حول"

(٤) – المقتصد في شرح الإيضاح ١ /٦٧٦

غير تابع ولا عمدة، وحقه النصب، وزعم ابن مالك أنه قد يجر بباء زائدة [١] مستدلا بقول الشاعر [٢]:

فما رَجَعَتْ بِخائِبَةٍ رِكابٌ ... حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاها

أي فما رجعت خائبة. وقد أول على أن الباء فيه للحال لا زائدة [٣] ولا يكون الحال إلا نَكِرَةً، ولا يكونُ إلا بعد تمام الكلام، وهذا هو المقصود بكون الحال فضلة، والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه بمعنى استيفاء الجملة ركنيها الأساسيين من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر وليس معنى "الفضلة" أنها من فضول الكلام ويصح الاستغناء عنها من حيث المعنى [٤].

ولا يكمل الحال في الغالب إلا بسبع شرائط، منها: أن تكون نكرة، وأن تكون مشتقة، وأن تكون من معرفة، أو ما في حكمها، وأن يكون الكلام قد تم دونها، أو في تقدير ذلك، وأن تكون مقدرة بـ (في)، وأن تكون منتقلة في الغالب، وأن تكون جواب كيف. فصفة الحال أن تكون نكرة قد تم الكلام دونها، فنحو قولك: جاء عبد الله راكبًا، وقام أخوك منتصبًا، وجلس بكر متكئًا. فعبد الله مرتفع "بجاء" والمعنى: جاء عبد الله في هذه الحال، وراكب منتصب

(١) - شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٨٢٧، وشفاء العليل ٢/ ٥٢١، وارتشاف الضرب ص ١٥٥٧.

(٢) - البيت من الوافر وهو للقحيف العقيلي في خزانة الأدب ١٠/ ١٣٧، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٧٧، والجنى الداني ص٥٥، وجواهر الأدب ص ٥٤، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٧٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٣٩، ولسان العرب ١٥/ ٢٩٣ (مني)، ومغني اللبيب ١/ ١١٠، و همع الهوامع ١/ ١٢٧.

(٣) - المساعد ٢/ ٧، والمغني ١/ ١١٠

(٤) - شرح قطر الندى ١ / ٢٣٥، والأجرومية١ / ١٩، والنحو المصفى ١ / ٤٥٥

لشبهه بالمفعول، لأنه جيء به بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله، وأن في الفعل دليلًا عليه كما كان فيه دليل على المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: قمت فلا بد من أن يكون قد قمت على حال من أحوال الفعل فأشبه: جاء عبد الله راكبًا. ضرب عبد الله رجلًا. و "راكب" هو عبد الله، ليس هو غيره. تقول: زيد في الدار قائمًا. فتنصب "قائمًا" بمعنى الفعل الذي وقع في الدار، لأن المعنى: استقر زيد في الدار، فإن جعلت في الدار للقيام ولم تجعله لزيد قلت: زيد في الدار قائم، لأنك إنما أردت: زيد قائم في الدار، فجعلت: "قائمًا" خبرًا عن زيد وجعلت: "في الدار" ظرفًا لقائم فمن قال هذا قال: إن زيدًا في الدار قائم ومن قال: الأول قال: إن زيدًا في الدار قائمًا، فيكون: "في الدار" الخبر ثم خَبَّرَ على أي حال وقع استقراره في الدار.

تقول: إن عبد الله الظريفَ منطلق، فإن لم تذكر "منطلق" وجعلت الظريف خبرًا رفعته فقلت: إن عبد الله الظريفُ، كما كنت تقول: كان زيدٌ الظريف ذاهبًا، وإذا لم تجئ بالذاهب قلت: كان زيدٌ الظريف وتقول: إن فيها زيدًا قائمًا إذا جعلت "فيها" الخبر ونصبت "قائمًا "على الحال. فإن جعلت "قائمًا" الخبر والظرف "فيها" رفعت فقلت: إن فيها زيدًا قائم، وكذلك إن زيدًا فيها قائمٌ وقائمًا، تقول: إن بك زيدًا مأخوذ، وإن لك زيدًا واقف، لا يجوز إلا الرفع؛ لأن "بك ولك" لا يكونان خبرًا لزيد، فلو قلت: إن زيدًا بكَ وإن زيدًا لك، لم يكن كلامًا تاما، وأنت تريد هذه المعاني، فإن أردت بأن زيدًا لك أي: ملك لك، وما أشبه ذلك، جاز، ومثل ذلك: إن فيك زيدًا لراغب، ولو قلت: إن فيك زيدًا راغبًا لم يصلح، وإنما تنصب الحال بعد تمام الكلام، وتقول: إن اليوم زيدًا منطلق، لا يجوز إلا الرفع، لأن "اليوم" لا يكون خبرًا لزيد، وتقول: إن اليوم فيك زيد ذاهب فتنصب "اليوم" بإن؛ لأنه ليس هنا بظرف إذ صار في الكلام ما يعود إليه. وتقول: إن زيدًا لفيها قائمًا. وإن شئت ألغيت "لفيها" فقلت: إن

زيدًا لفيها قائم واللام تدخل على الظرف خبرًا كان أو ملغى، مقدمًا على الخبر خاصة [1] فلو قلتَ: هذا واقِفًا، لم يكن حالاً لكونه لم يأت بعد تمام الكلام. وخلاصة القول أنه إذا تردد الاسم بين أن يكون خبرا أو حالا، قدم الخبر؛ لأنه عمدة و به يتم الكلام، و الحال فضلة لا يجيء إلا بعد تمام الكلام.

جواز ربط جملة الحال بالواو

الجملة الحالية في اللغة العربية يختلف نوع الرابط فيها فتارة لا تربط إلا بالضمير فقط. وتارة تربط بالواو فقط وثالثة تربط بالاثنين معا.

وإنما جاز ربط الجملة الحالية بالواو دون الجملة الخبرية التي اكتفى فيها بالضمير لأن الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط أعنى الواو التي أصلها الجمع لتؤذن من أول الأمر أن الجملة لم تبق على الاستقلال، وأما الخبر والصلة والصفة فإنها لا تجيء بالواو لأن بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظاً وكونها لمعنى فيه كأنها من تمامه فاكتفى بالضمير [2]

وأما الواو التي للحال فنحو قولك: مررت بزيد وعلى يده باز، أي: مررت به وهذه حاله، ولقيت محمدا وأبوه يتلو، أي: لقيته وهذه حاله. ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر، لو قلت: كلمت محمدا وقام أخوه، وأنت تريد معنى الحال لم يجز إلا أن تريد معنى "قد" فكأنك قلت: كلمت محمدا وقد قام أخوه، وذلك أن "قد" تقرب الماضي من الحال حتى تلحقه بحكمه أو تكاد.

ألا تراهم يقولون: "قد قامت الصلاة" قبل حال قيامها، وإنما جاز ذلك لمكان "قد"

---

(١) – الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٢١٣، ٢١٦، ٢٤٤، ٢٤٥ و شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٥

(٢) – شرح الكافية للرضي ١ / ٢١١، و التذييل و التكميل ٩/ ١٦٨ –١٧٨ .

و تأولوا قوله عز اسمه: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ ﴾ [1] على معنى: قد حصرت صدورهم. وذهب آخرون إلى أن تقديره: أو جاءوكم رجالا أو قوما حصرت صدورهم، فـ {حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ } الآن في موضع نصب لأنها صفة حلت محل موصوف منصوب على الحال، على أن في هذا بعض الضعف لإقامتك الصفة مقام الموصوف، وهذا مما الشعر وموضع الاضطرار أولى به من النثر وحال الاختيار.

و هذه الواو تقدر تارة بـ" إذ" الظرفية ، و تارة بـ " في حال " و هي في التقديرين للحال فحيث لم يكن بعدها ضمير في الجملة الواقعة حالا بها قدرت بـ " إذ " نحو قولك : جاء زيد و الشمس طالعة ، و منه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [2] و قال الشاعر: [3]

تَبْدُو كَوَاكِبُهُ والشَّمسُ طَالِعَةٌ ..... لا النُّورُ نُورٌ ولا الإظلامُ إظلامُ

و حيث كان في الجملة ضمير يعود على ذي الحال قدرت بـ " في حال " نحو قولك : جاء زيد و قد ضرب عبده أو و هو يضرب عبده ، أي زيد يضرب ، أي في حال ضربه عبده [4] وإنما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قبل أن الواو ربطت ما بعدها بما قبلها، فلم تحتج إلى أن يعود منها ضمير على الأول ليرتبط به آخر الكلام بأوله،

(١) – النساء آية ٩٠

(٢) – آل عمران آية ١٥٤

(٣) – البيت من البسيط، و هو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٣ ، و خزانة الأدب ٢/ ١٣٣، ١٣٤ ، و بلا نسبة في رصف المباني ص٤١٨ ، و لسان العرب ٢/ ٤٦٧ (روح).

الشاهد قوله: "و الشمس طالعة" حيث جاءت واو الحال بمعنى " إذ"

(٤) – رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٤٥٩

وإن جئت به فيها فحسن جميل؛ لأن فيه تأكيدا لارتباط الجملة بما قبلها. فأما إذا لم يكن هناك واو فلا بد من تضمن الجملة ضميرا من الأول، وذلك نحو قولك: أقبل محمد على رأسه قلنسوة، ولو قلت: أقبل محمد على جعفر قلنسوة، وأنت تريد: أقبل محمد وهذه حاله لم يجز؛ لأنك لم تأت بالواو التي هي رابطة ما بعدها بما قبلها، ولا بضمير يعود من آخر الكلام فيدل على أنه معقود بأوله. وإذا فقدت جملة الحال هاتين الحالتين انقطعت مما قبلها، ولم يكن هناك ما يربط الآخر بالأول [1]

وجمل الحال التي يتعين ربطها بالواو جملتان:

الأولى: أن يفقد الضمير في جملة الحال فيحل محله الواو مثل: أنجبت المرأة وما حضر الزوج، فجملة وما حضر الزوج، جملة حالية ربطت بالواو لعدم وجود الضمير.

الثانية: قبل قد الداخلة على مضارع مثبت نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾[2] فجملة قد تعلمون حال من الواو في {تُؤْذُونَنِي} وجاء ربطها بالواو فقط. والمضارع في الآية الكريمة معناه الماضي أي قد علمتم كقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾[3] . وعبر عنه بالمضارع ليدل على استحضار الفعل[4].

امتناع تقديم الحال المؤكدة لمضمون الجملة على عاملها

الحال المؤكدة لمضمون الجملة هي الواقعة بعد جملة معقودة ومركبة من اسمين معرفتين جامدين، لتدل النسبة على معنى الحال التي جاءت تأكيدا لتلك النسبة [5]، والتوكيد بها إما

(١) – سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٤٠ – ٦٤٣

(٢) – الصف آية ٥

(٣) – النور آية ٦٤

(٤) – الرابط و أثره في التراكيب العربية ص ١٦٠ ، ١٦١

(٥) – ارتشاف الضرب ص ١٦٠١

لبيان يقين: كـ: "هو زيد معلوما"، أو فخر: كـ: "أنا فلان بطلا"، أو تعظيم: كـ: "هو فلان جليلا مهابا"، أو تحقير: كـ: "هو فلان مأخوذا مقهورا"، أو تصاغر كـ: "أنا عبدك فقيرا إليك"، أو وعيدا كـ: "أنا فلان متمكنا منك"، أو لمعنى غير ذلك: كـ: زيد أبوك عطوفا.

وهذه الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها "واجبة التأخير عن الجملة المؤكدة؛ لأنها مؤكدة لها، وحق المؤكد أن يتأخر عن المؤكد [1]

وهي معمولة" عند سيبويه [2] لمحذوف وجوبا مقدر بعد الخبر، "تقديره: أحقه، ونحوه" كـ: "أعرفه" إن كان المبتدأ غير "أنا"، وإن كان "أنا" فالتقدير: أحقني أو اعرفني. و فيه نظر إذ لامعنى لقولك: تيقنت الأب ، و عرفته في حال كونه عطوفا ، و إن أراد أن المعنى : أعلمه عطوفا . فهو مفعول ثان لا حال.

وقال الزجاج: العامل هو الخبر لتأويله بمسمى، وقال ابن خروف :[3] العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى "تنبه". وكلا القولين ضعيف، لاستلزام الأول المجاز، و لا يقصد المتكلم بهذا اللفظ هذا المعنى، و لأنه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم. و لعدم اضطراده في نحو قوله تعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾[4] و ﴿ وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[5] و غير ذلك مما ليس الخبر فيه علما، فهو لا يظهر في كل مثال، و إنما يظهر إذا

(١) – التصريح ١ / ٣٨٨

(٢) – الكتاب ٢ / ٧٨،٧٩

(٣) – رأي ابن خروف في شرح الرضي على الكافية ١/ ٦٨٩ دراسة و تحقيق د.حسن محمد إبراهيم. ط. إدارة الثقافة و النشر بجامعة الإمام محمد بن سعود و التصريح ١/ ٣٨٨ ، و شفاء العليل ١/ ٥٣٩ ، و المساعد ٢ / ٤٣.

(٤) – الأعراف آية ٧٣

(٥) – البقرة آية ٩١

كان الخبر علما كـ زيد. والثاني جواز تقديم الحال على الخبر؛ لأن الحال حينئذ لم تتقدم على عاملها " المبتدأ " و إنما تقدمت على الخبر، و تقدم الحال على الخبر ممتنع لعدم تمام الجملة المكونة من المبتدأ و الخبر، و لأن عمل المضمر و العلم في نحو : أنا زيد ، و زيد (أبوك) مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم. (١)

وذهب الرضي إلى أن العامل معنى الجملة وهو محذوف وجوبا. لتنزل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ، كأنه قال: يعطف عليك أبوك عطوفا، و يُرحم مرحوما، و حَق ذلك مصدقا؛ و ذلك لأن الجملة و إن كان جزآها جامدين جمودا محضا فلا شك أنه يحصل من إسناد أحد جزأيها إلى الآخر معنى من معاني الفعل، ألا ترى أن معنى: أنا زيد، أنا كائن زيدا، فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على جزأي الجملة و لا على أحدهما لضعفها في العمل، و ذلك لخفاء معنى الفعل فيها.(٢)

والحال" المؤكدة سواء كانت مؤكدة لمضمون الجملة أو مؤكدة لعاملها أو صاحبها واجبة التأخير؛ لأنها مؤكدة، وحق المؤكد أن يتأخر عن المؤكد. وعلل الشيخ يس لتأخرها بأنهم تجوزوا فيها بحذف عاملها فلا يضم إليه تجوز آخر بالتقديم (٣) ومقتضى هذا التعليل عدم جواز تقديم الحال المؤكدة لعاملها أو صاحبها.

نصب المستثنى

المستثنى يشبه المفعول إذا أتي به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام. تقول: جاءني القوم إلا زيدًا، فجاءني القوم: كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر "زيدًا" بعد هذا

(١) – ينظر رأي الزجاج في شفاء العليل ٢/ ٥٣٩ ، و شرح الرضي على الكافية ١/ ٦٨٨ ، و شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٥٨ ، و شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٦ .

(٢) – شرح الرضي على الكافية ١/ ٦٨٨، ٦٨٩

(٣) – حاشية يس على التصريح ١/ ٣٨٨

الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصبًا. لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت "إلا" حدت معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلا، فالمستثنى بعض المستثنى منهم ألا ترى أن زيدًا من القوم فهو بعضهم فتقول على ذلك: ضربت القومَ إلا زيدًا ومررت بالقومِ إلا زيدًا فكأنك قلت في جميع ذلك: أستثني زيدًا فكل ما أستثنيه بـ "إلا" بعد كلام موجب فهو منصوبٌ، وإلا تخرج الثاني مما دخل فيه الأول فهي تشبه حرف النفي فإذا قلت: قام القوم إلا زيدًا فالمعنى: قام القوم لا زيد، إلا أن الفرق بين الاستثناء والعطف، أن الاستثناء لا يكون إلا بعضًا من كلّ، والمعطوف يكون غير الأول، ويجوز أيضًا في المعطوف أن تعطف على واحد نحو قولك: قام زيد لا عمرو ولا يجوز أن تقول في الاستثناء: قام زيد إلا عمرو.

لا يكون المستثنى إلا بعضًا من كل وشيئًا من أشياء و "إلا" إنما تأتي لتنفي عن الثاني ما وجب للأول، و"إلا" تخرج الثاني مما دخل فيه الأول موجبًا كان أو منفيا، ومعناها الاستثناء والاسم المستثنى منه مع ما تستثنيه منه بمنزلة اسم مضاف ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني قومك إلا قليلًا منهم فهو بمنزلة قولك: جاءني أكثر قومك فكأنه اسم مضاف لا يتم إلا بالإِضافة فإن فرغت الفعل لما بعد إلا عمل فيما بعدها، لأنك إنما تنصب المستثنى إذا كان اسمًا من الأسماء وهو بعضها، فأما إذا فرغت الفعل لما بعد إلا عمل فيما بعد إلا، وزال ما كنت تستثني منه، وذلك نحو قولك: ما قام إلا زيد وما قعد إلا بكر فزيد مرتفع بقام وبكر مرتفع بقعد وكذلك: ما ضربت إلا زيدًا وما مررت إلا بعمرو. ولما فرغت الفعل لما بعد إلا عمل فيه. فإذا قلت: ما قام أحد إلا زيد فإنما رفعت لأنك قدرت إبدال زيد من "أحد". فكأنك قلت: ما قام إلا زيد وكذلك البدل من المنصوب والمخفوض تقول: ما ضربت إلا أحدًا إلا زيدًا وما مررت بأحد إلا زيد فالمبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام وهذا يبين في باب البدل فإن لم تقدر البدل وجعلت قولك: ما قام أحد كلامًا تاما لا ينوي فيه الإِبدال من "أحد" نصبت

فقلت: ما قام أحد إلا زيدًا[١]

وقد اختلف النحاة في ناصب المستثنى بعد " إلا " :

المذهب الأول: المستثنى بـــ " إلا " منصوب بها نفسِها، وهو مذهب المبرد [٢] ، والجرجاني[٣] ، واختاره ابن مالك [٤] ، وابن الناظم [٥] ، وابن هشام [٦] ، والأشموني [٧] ، ونسب لسيبويه[٨].

قال المبرد:

" فلما قلت: " إلا زيداً " كانت " إلا " بدلاً من قولك: أعني زيداً، وأستثني فيمن جاءني زيداً، فكانت بدلاً من الفعل [٩]

واحتجوا بما يأتي:

العامل في الاسم على ضربين: قياسي، واستحساني، فالقياسي: ما اختص به ولم يكن كجزء منه، و" إلا " كذلك، فيجب لها العمل، كوجوبه لسائر الحروف التي هي كذلك، ما لم

(١) – الأصول في النحو ١/ ٢٨١، ٢٨٢

(٢) – المقتضب٤/ ٣٩٠ ، الكامل ٦١٣ ، شرح التسهيل ٢/ ٢٧٣ .

(٣) – المقتصد ٢/ ٦٩٩، شرح الجمل للجرجاني ١٠٣، العوامل المائة ١٩١ .

(٤) – شرح التسهيل ٢/ ٢٧١ .

(٥) – ابن الناظم: هو بدر الدين محمد بن عبد الله بن مالك كان إماما فهما ذكيا حاد الخاطر، صنف: شرح ألفية والده وتكملة شرح التسهيل ولم يتمه، توفى بدمشق سنة ٦٨٦ هـ بغية الوعاة ١/ ٢٢٥. ينظر رأيه في شرح ابن الناظم ٢١٣ .

(٦) – مغني اللبيب ١/ ٨٣.

(٧) – شرح الأشموني ٢/ ٢١٠.

(٨) – الارتشاف ٣/ ١٥٠٥ ، توضيح المقاصد ٢/ ٦٧٤ ، الجنى الداني ٥١٦ .

(٩) – المقتضب٤/ ٣٩٠ ، بتصرف .

تتوسط بين عامل مفرغ ومعمول فتلغى وجوباً إن كان التفريغ محققاً، نحو: " ما قام إلا زيد " وجوازاً إن كان مقدراً، نحو: " ما قام أحدٌ إلا زيد" فإنه في تقدير: " ما قام إلا زيد " ؛ لأن أحداً مبدل منه ، والمبدل منه غالباً في حكم الساقط .[1] واعترض عليه بما يأتي:

١- لا نسلم أن "إلا" مختصة بالأسماء، لأنه قد ثبت دخولها علي الأفعال كما في نحو: "نشدتك الله إلا فعلت، وما تأتيني إلا قلت خيراً، وما تكلم زيد إلا ضحك ".[2]

٢- لو كانت " إلا "عاملة لجرت؛ لأن الجر هو اللائق بعمل الاسم الذي لا يشبه الفعل، ولذا حكم لـــ " عدا، وخلا، وحاشا " بالحرفية إذا جرت، وبالفعلية إذا نصبت [3]

المذهب الثاني: الناصب للمستثنى بـــ " إلا " هو ما قبل " إلا " من فعل أو غيره، بتعدية " إلا " [4]، وهو مذهب سيبويه، والخليل [1] ، وأبي سعيد السيرافي [2] ، والفارسي[3] ،

(١) - شرح التسهيل ٢/ ٢٧٤ .

(٢) - شرح ابن الناظم ٢١٤.

وأجيب عنه : بأن " إلا " إنما تدخل على الفعل إذا كان في تأويل الاسم ، فمعنى " نشدتك الله إلا فعلت" : ما أسألك إلا فعلك ، ومعنى " ما تأتيني إلا قلت خيراً " و " ما تكلم زيدٌ إلا ضحك : ما تأتيني إلا قائلاً خيراً ، وما تكلم زيدٌ إلا ضاحكاً ، ودخول " إلا " على الفعل المؤول بالاسم لا يقدح في اختصاصها بالأسماء . شرح ابن الناظم ٢١٤.

(٣) - شرح التسهيل ٢/ ٢٧٦.

وأجيب عنه: بأن عمل الجر إنما هو للحروف التي تضيف معاني الأفعال إلي الأسماء ، وتنسبها إليها ، و"إلا" ليست كذلك ، فإنها لا تنسب إلي الاسم الذي بعدها شيئاً ، بل تخرجه عن هذه النسبة فقط ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها وعملت النصب . ينظر شرح ابن الناظم ٢١٤.

(٤) - الإنصاف ١/ ٢٢٥، نتائج الفكر٦٣، التبيين ٣٤٢ ، ترشيح العلل ١٦٩ .

وعبد القاهر الجرجاني [٤] ، والأعلم الشنتمري [٥] ، وابن الباذش [٦] ، والأصفهاني [٧].

قال سيبويه: " هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا ؛ لأنه مُخْرَجٌ مما أَدْخَلْتَ فيه غيرَه ، فعمل فيه ما قبله كما عمل " العشرون " في " الدرهم " حين قلت : له عشرون درهماً ، وهذا قول الخليل – رحمه الله – " [٨]

واحتجوا بما يأتي:

١ – أن هذا الفعل، وإن كان لازماً في الأصل؛ إلا أنه قوي بـ " إلا " فتعدى إلى المستثنى ، كما تعدى الفعل بالحروف المعدية ، ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه ، نحو : " استوى الماء والخشبة " ، فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو ، فكذلك ههنا.[٩]

---

(١) – الكتاب ٢/ ٣٣٠ .

(٢) – شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨٥ ، شرح التسهيل ٢/ ٢٧٧ ، شرح ابن الناظم ٢١٤ .

(٣) – الإيضاح ١٧٥ .

(٤) – المقتصد ٢/ ٦٩٩ .

(٥) – النكت ٢/ ٢٣١ .

(٦) – ابن الباذش : علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي ، من العلماء بالعربية ، له شرح كتاب سيبويه ، توفي سنة ٥٢٨هـ . الأعلام ٤/ ٢٥٥ .وينظر رأيه في المقاصد الشافية ٣/ ٣٤٩ ، التصريح ١/ ٥٤١ .

(٧) – الأصفهاني : هو أبو الحسن ، علي بن الحسين الباقولي ، لقب بجامع العلوم ، صنف شرح اللمع لابن جني وتوفى سنة ٥٤٣ هـ . بغية الوعاة ٢/ ١٦٠ . ينظر رأيه في شرح اللمع للأصفهاني ٤٨١ .

(٨) – الكتاب ٢/ ٣٣٠ ، ٣٣١ .

(٩) – أسرار العربية ٢٠١ .

٢- أن النصب عمل، ولابد للعمل من عامل ، والعامل هنا لا يخلو إما أن يكون لفظاً ، أو معنى ، واللفظ إما يكون مفرداً ، أو مركباً ، ولا وجه لكونه معنوياً ؛ لأن الحروف لا تعمل بمعناها ، ألا ترى أن حروف النفي والاستفهام والتبعيض لا تعمل بمعانيها ، فكذلك " إلا " لا تعمل بمعناها .(١)

ورُدَّ بقولهم: " قبضتُ عشرة إلا ثلاثة، إلا أربعة " فإنه يلزم عليه اتصال عامل واحد بحرف واحد إلى معمول بمعنى ، وإلى آخر بضده ، إذ الثلاثة خارجة ، والأربعة داخلة .(٢)

المذهب الثالث :

الناصب للمستثنى بـــ " إلا " هو ما قبلها من فعل وغيره مستقلاً بالعمل من غير تعدية " إلا " (٣) ، وهو مذهب ابن خروف (٤) .

قال ابن خروف:

" والعامل في الاسم المنصوب في الصحيح من الأقوال – وهو قول سيبويه – الفعل الأول ، أو الابتداء يتوسطه " إلا " ؛ لأن " إلا " تُصَيِّرُ الكلامَ بمعنى غير ، وهي من التوابع ، فعمل في الاسم المنصوب الفعلُ ، كما عمل في غير ، وقول ابن بابشاذ بأن " إلا" تقوي الفعل للعمل فاسد ." (٥)

---

(١) – التبيين ٣٤٣ .

(٢) – موصل النبيل ٦٠٧ .

(٣) – المساعد ١/ ٥٥٦ ، تمهيد القواعد ٥/ ٢١٣٢ ، المقاصد الشافية ٣/ ٣٤٩ ، التصريح ١/ ٥٤١.

(٤) – شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٩٥٨، الارتشاف ٣/ ١٥٠٥، الجنى الداني ٥١٦.

(٥) – شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٩٥٨. ورأي ابن خروف أن العامل فيه هو الفعل المتقدم بغير واسطة " إلا " وهذا هو المناسب للحجة التي أتى بها في شرح الجمل، ومما يؤكد ذلك أن الشيخ خالد الأزهري قال في

واحتج بأن ذلك كنصب " غير "، نحو :" قامَ القومُ غيرَ زيدٍ " بلا واسطة . [١]

ويُرد بما يُرد به المذهب السابق؛ إذ يلزم منه في المثال المذكور ونحوه اتصال عامل واحد إلى معمولين بمعنيين متضادين، وأما نصب غير فعلى الحال ، وفيها معنى الاستثناء. [٢]

المذهب الرابع:

المستثنى بـــ " إلا " منصوب بـ " أستثني" مضمراً بعد " إلا " [٣] ، وهو مذهب ابن السراج [٤] ، وطائفة من الكوفيين [٥] ونسب للمبرد [٦] ، والزجاج [٧] .

قال ابن السراج:

" فتقول على ذلك: " ضربتُ القومَ إلا زيداً ، ومررتُ بالقومِ إلا زيداً " فكأنك قلت في جميع ذلك : أستثني زيداً ." [٨]

وهذا غير صحيح؛ لأنك تقول: " أتاني القومُ غيرَ زيدٍ " فتنصب غيراً ، ولا يجوز أن تقدر : أستثني غير زيدٍ ، وليس قبل غير حرف تقيمه مقام الناصب له ، وإنما قبله فعل وفاعل ، ولابد له إن كان منصوباً من ناصب ، فالفعل هو الناصب ، وناصب غير هو الناصب لما بعد "

التصريح ١/ ٥٤١ : " والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة " إلا " وإليه ذهب ابن خروف". ينظر حاشية موصل النبيل ٦٠٧.

(١) – موصل النبيل ٦٠٧ .

(٢) – المساعد ١/ ٥٥٦ .

(٣) – شرح اللمع للأصفهاني ٤٨١ ، أسرار العربية ٢٠١ ، نتائج الفكر٦٣ ، التبيين ٣٤٢ .

(٤) – الأصول ١/ ٢٨١ ، تمهيد القواعد ٥/ ٢١٣٢.

(٥) – شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٧ .

(٦) – المقتضب٤/ ٣٩٠ ، الأصول ١/ ٢٨١ ، الجنى الداني ٥١٦ ، المقاصد الشافية ٣/ ٣٤٩.

(٧) – النكت ٢/ ٢٣١، أسرار العربية ٢٠١ ، شرح الرضي ٢/ ٨٠ ، الإقليد ٢/ ٥٦٧ .

(٨) – الأصول ١/ ٢٨١.

إلا". [1]

المذهب الخامس: الناصب للمستثنى بـ " إلا " هو " أن " مقدرة بعد " إلا " [2]، وهو مذهب الكسائي [3] .

وهذا ليس بجيد؛ لأن " أن " لا تضمر؛ ولأنه كان يجب أن تكون ناصبة أبداً. [4]

وهو قول في غاية الضعف؛ لأنه مبني على ادّعاء تقدير ما لا دليل عليه، ولا حاجة إليه ، ولأنه لو سلم تقدير " أن " يلزم أن يكون لها عامل يعمل فيها ؛ لأنها مع ما تعمل فيه في تأويل مصدر ، فيجعل الذي عمل فيها عاملاً فيما قُدّرت من أجله ، ويستغنى عنها ، وأيضاً لو كانت " أن " مقدرة لم يتم الكلام بمنصوبها مقتصراً عليه ، كما لا يتم به إذا ذكرت ؛ لأن العامل إذا حذف لا يختصر عمله . [5]

المذهب السادس:

وذهب الفراء [6] إلى أن " إلا " مركبة من " إن لا " والناصب للمستثنى بـ"إلا" هو " إن " المكسورة المخففة [7] ، وهو المشهور عن الكوفيين [8] ، فالتقدير في : قام القوم إلا زيداً : قام القوم إلا أن زيداً لم يقم ، فأضمر "أن" وحذف خبرها .

(١) – النكت ٢/ ٢٣١، ٢٣٢.

(٢) – العوامل المائة ١٩١، الإنصاف ١/ ٢٢٥، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦٢.

(٣) – شرح التسهيل ٢/ ٢٧٩ ، شرح الرضي ٢/ ٨٠ ، الارتشاف ٣/ ١٥٠٦ ، الجنى الداني ٥١٦ .

(٤) – الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦٢ .

(٥) – شرح التسهيل ٢/ ٢٧٩.

(٦) – الإنصاف ١/ ٢٢٥، اللباب ١/ ٣٠٤، تمهيد القواعد ٥/ ٢١٣٣، التصريح ١/ ٥٤٢.

(٧) – أسرار العربية ٢٠١، التبيين ٣٤٢، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦١.

(٨) – الإنصاف ١/ ٢٢٥، اللباب ١/ ٣٠٣، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٧.

واحتجوا بما يأتي:

الأصل في " إلا" : " إن ، ولا " فزيدٌ : اسم إن ، ولا : كفت من الخبر ؛ لأن التأويل : إنّ زيداً لم يقم ، ثم خففت " إن " ، وأدغمت في لا ، وركبت إن مع لا ، فصارتا حرفاً واحداً ، فلما ركبوا إن مع لا أعملوها عملين : عمل إن ، فنصبوا بها في الإيجاب ، وعمل لا ، فجعلوها عطفاً في النفي ، وصارت بمنزلة " حتى " فإنها لما شابهت حرفين " إلى ، والواو " أجروها في العمل مجراهما ، فخفضوا بها بتأويل " إلى " ، وجعلوها كالواو في العطف ؛ لأن الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعد الواو ، ألا ترى أنك تقول : " ضربت القوم حتى زيداً " أي : حتى انتهيت إلى زيد ، و" ضربت القوم حتى زيداً " أي : حتى ضربت زيداً ، فكذلك ههنا " إلا " لما ركبت من حرفين أجريت في العمل مجراهما على ما بينا . (١)

وهو باطل من عدة وجوه:

أحدها: أن دعوى التركيب فيها خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا بدليل ظاهر ، ولا دليل بحال .

الثاني: أنه لو سلم ذلك لم يلزم بقاء حكم واحد من المفردين، كما في " لولا ، وكأن" وغيرهما؛ لأن التركيب يُحدث معنى لم يكن ، وبحدوثه يبطل العمل .

الثالث: أن النصب بـ إنَ فاسد؛ لأنها إذا نصبت افتقرت إلى خبر ، ولا خبر ، و " لا" لا تعمل الرفع ، ولو عملت لافتقرت إلى خبر أيضاً . (٢)

(١) - الإنصاف١/ ٢٢٦.

(٢) - اللباب ١/ ٣٠٤، ٣٠٥.

المذهب السابع:

الناصب للمستثنى بـــ " إلا " هو المخالفة [١]، وهو مذهب الكسائي في قوله الثاني.[٢]

قال ابن عصفور:

" ومنهم من ذهب إلي أنه منتصب لمخالفته للأول، ألا تري أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيداً ، أنّ ما بعد "إلا" منفي عنه القيام ، وما قبلها موجب له القيام ، وهو مذهب الكسائي.[٣] وهذا باطل؛ لأن الخلاف لو كان يوجب النصب، لأوجبه في قولك : " قام زيد لا عمرو " ؛ لأن ما بعد " لا " مخالف لما قبلها ؛ ولوجب النصب في مثل " ما قام زيدٌ لكن عمروٌ " ؛ لأن ما بعد " لكن " مخالف لما قبلها ، وأمثال ذلك كثيرة .[٤]

المذهب الثامن:

المستثنى بـــ " إلا " انتصب عن تمام الكلام [٥]، وهو مذهب ابن عصفور [٦]، والمرادي [٧] ونسب لسيبويه [٨].

قال ابن عصفور:

" ومنهم أيضاً من ذهب إلى أنه انتصب عن تمام الكلام، وهو الصحيح، وهو في ذلك بمنزلة

(١) – المقاصد الشافية ٣/ ٣٤٩ ، التصريح ١/ ٥٤١، الهمع ٢/ ٢٥٣.

(٢) – الارتشاف ٣/ ١٥٠٦، الجنى الداني ٥١٧ .

(٣) – شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨٥.

(٤) – المرجع السابق .

(٥) – الجنى الداني ٥١٧، المقاصد الشافية ٣/ ٣٤٩ ، التصريح ١/ ٥٤١ .

(٦) – شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨٥ .

(٧) – الجنى الداني ٥١٧ .

(٨) – المقاصد الشافية ٣/ ٣٤٩ .

التمييز [1]

فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب وهو المشتمل على النفي أو شبهه والمراد بشبه النفي النهي والاستفهام فإما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا والمراد بالمتصل أن يكون المستثنى بعضا مما قبله وبالمنقطع ألا يكون بعضا مما قبله.

فإن كان متصلا جاز نصبه على الاستثناء وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب وهو المختار والمشهور أنه بدل من متبوعه وذلك نحو: ما قام أحد إلا زيد وإلا زيدا ولا يقم أحد إلا زيد وإلا زيدا وهل قام أحد إلا زيد؟ وإلا زيدا وما ضربت أحدا إلا زيدا ولا تضرب أحدا إلا زيدا وهل ضربت أحدا إلا زيدا؟ فيجوز في زيدا أن يكون منصوبا على الاستثناء وأن يكون منصوبا على البدلية من أحد وهذا هو المختار. وتقول ما مررت بأحد إلا زيد وإلا زيدا ولا تمرر بأحد إلا زيد وإلا زيدا وهل مررت بأحد إلا زيد؟ وإلا زيدا.

فإتباع المستثنى للمستثنى منه إذا كان الكلام تاما منفيا هو الراجح و المختار إلا في مواضع ثلاث يترجح فيها النصب على الإتباع هي:

الأول: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك: ما زارني إلا زيدا أحد، فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية، لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع، أو تغير الحال، فيصير التابع متبوعا، والمتبوع تابعا.

الثاني: أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل، نحو أن تقول: لم يزرني أحد أثناء مرضي مع انقضاء زمن طويل إلا زيدا، واختيار النصب على الاستثناء في هذا الموضع؛ لأن الاتباع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما، ونازع في هذا أبو حيان.

(١) – شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨٥ .

الثالث: أن يكون الكلام جوابا لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى، وذلك كأن يقول لك قائل: نجح التلاميذ إلا عليا، فتقول له " ما نجحوا إلا عليا " وإنما اختير النصب على الاستثناء ههنا ليتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه [١]

لا يجوز في نحو قوله تعالى: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[٢] من نصب المستثنى ما جاز في نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [٣] كما لم يجز في: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾[٤] إلا بالرفع، وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحويين إلا القليل، وهو أن النصب إنما حقه الإيجاب، فإذا دخل النفي على كلام قائم، بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي، وإذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا عنه تعين اعتبار حكم النفي، وامتنع اعتبار حكم الإيجاب[٥].

نصب غير في الاستثناء

الأصل في (غير) أن تقع صفة. وقد تخرج على الصفة وتتضمن معنى (إلا) فيستثنى بها اسم مجرور بها لإضافتها إليه. ولا تخرج عن الجر أصلا.

ويجب في لفظ (غير) أن يُعرب بما كان يعرب به المستثنى ب (إِلاَّ).

وهي محمولة في الاستثناء على إلا والمستثنى بها مجرور بإضافتها إليه وتعرب بما للاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب في الكلام الموجب التام نحو قام القوم غير زيد وفي المنقطع وفي

(١) - شرح ابن عقيل وهامشه تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ٢/ ٢١٢، ٢١٤، شرح التصريح ١/ ٥٤٣

(٢) - الصافات آية ٣٥

(٣) - النساء آية ٦٦

(٤) - النور آية ٦

(٥) - التصريح ١/ ٥٤٥

المقدم نحو ما جاء القوم غير الحمير وما جاء غير زيد أحد ومن جوازه ورجحان الإتباع في المنفي نحو ما جاء أحد غير زيد ومن كونه على حسب العامل في المفرغ نحو ما جاء غير زيد وما رأيت غير زيد وما مررت بغير زيد وبعض بني أسد وقضاعة يفتحونها في الاستثناء مطلقا وإذا انتصبت على الاستثناء ففي الناصب لها أقوال:

أحدها: وعليه المغاربة أن انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد إلا والناصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام وذلك موجود في (غير).

الثاني: وعليه السيرافي وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق.

الثالث: وعليه الفارسي أنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء كما أن ما عدا زيدا مقدر بمصدر في موضع الحال وفيها معنى الاستثناء. (١).

والذي أختاره أنها انتصبت لقيامها مقام المضاف إليه وأن أصله النصب ب (أستثني) مضمرا وهو الذي أميل إليه في أصل الاستثناء أن نصبه بـ أستثني لازم الإضمار وجعلت " إلا " عوضا عن النطق به.

نصب المستثنى بـ "خلا" و"عدا"

في المستثنى بـ "خلا" و"عدا" وجهان: الجر والنصب.

ومذهب سيبويه (٢) و الأكثر أن " خلا و عدا" فعلان ضمنا معنى الاستثناء، و لم يعرف

(١) – همع الهوامع ٢/ ٢٧٤، شرح شذور الذهب للجوهري ٢ / ٤٨٥

(٢) – الكتاب ٢/ ٣٤٨

سيبويه الجر بـ " عدا" و " خلا" و إنما نقل الجر بهما الأخفش [١]. و ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن " حاشا و عدا و خلا " ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء، و ينجر فإذا انجر كن حروفا، و إذا انتصب كن أفعالا [٢]

فالجر على أنهما حرفا جر، وهو قليل، ولم يحفظه سيبويه في "عدا"، ومن شواهده قول الشاعر[٣]:

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْرًا ....عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

ففي المستثنى بـ " خلا وعدا " وجهان: النصب و الجر، فالنصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما موقع "إلا" وفاعلهما ضمير مستتر[٤]. والجر على أنهما حرفا جر، والجار والمجرور في موضع نصب وموضعهما نصب، قيل: يتعلقان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر. وقيل: هو نصب عن تمام الكلام، أي عن تمام الجملة قبلهما فتكون هي الناصبة ونظير ذلك نصب الجملة تمييز النسبة، ولا متعلق للحرف على هذا. وصوب الأشموني هذا القول لأسباب ثلاثة:

الأول: عدم اطراد الأول، لأنه لا يأتي في نحو القوم إخوتك خلا زيد. إذ لا يوجد فعل أو شبهه.

الثاني: لأنهما لا يعديان الأفعال إلى الأسماء: أي: لا يوصلان معناها إليها، بل يزيلان معناها

(١) – رأي الأخفش في شح الكافية للرضي٢/ ٨٨ و همع الهوامع ٢/ ٢١٢ و المساعد ١/ ٥٨٥ و ارتشاف الضرب ص ١٥٣٤

(٢) – ينظر الجنى الداني٤٦١ ، ٥٦٢ ،٥٦٦ و جواهر الأدب ٥٢٦

(٣) – البيت من الوافر ، بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٨٥، و الدرر٣/ ١٧٨، و التصريح ١/ ٣٦٣، و شرح ابن عقيل ص٣١٨ ، و المقاصد النحوية ٣/ ١٣٢ ، و همع الهوامع ١/ ٣٢٣ .

الشاهد قوله " عدا الشمطاء" حيث استعمل "عدا" حرف جر.

(٤) – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٤٣-٢٤٥

عنها، فأشبها في عدم التعدية الحروف الزائدة.

رده بعضهم بأنه لا يلزم أن يكون معنى التعدية إيصال الحرف معنى الفعل إلى الاسم على وجه الثبوت، بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم مفعولا لذلك الفعل وإيصال معنى الفعل إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء، ألا ترى أن المفعول به في النفي نحو لم أضرب زيدا لم يخرجه انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا.

الثالث: لأنهما بمنزلة "إلا"، وهي غير متعلقة، ورد بأن ذلك لا يقتضي مساواتهما لها في جميع الأحكام ألا ترى أنهما يجران بخلاف إلا [1]. وما ذهب إليه الأشموني هو الراجح لاطراده ولأنهما لا يقعان إلا بعد جملة تامة.

الاستثناء بـ"سوى"

(سوى) في الأصل ظرف ولا تستعمل في الاستثناء إلا منصوبة إذا وقعت بعد تمام الكلام ليتوفر عليها حكم الظروف وقد جاءت غير ظرف قليلا [2]. وللنحاة في استعمال (سوى) في غير الظرفية خلاف نتج عنه مذاهب:

المذهب الأول:

(سوى) ظرف مكان ملازم للنصب على الظرفية لا يخرج عن ذلك إلاَّ في الشعر ، وهو مذهب سيبويه [3] ، وأكثر البصريين [1] ، والفراء [2] من الكوفيين ، ونسب للجمهور [3] .

(١) - ينظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/ ٥٣٤ و حاشية الصبان ٢/ ٢٤١ ، ٢٤٢

(٢) - اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٠٩

(٣) الكتاب ١/ ٣١ ، ٤٠٧ .

قال سيبويه: [٤]

" ومن ذلك أيضاً (هذا سَواءَك) و(هذا رجلٌ سَواءَك) ، فهذا بمنزلة (مكانَك) إذا جعلتَه في معنى (بَدَلَك) ولا يكون اسماً إلاّ فى الشعر ، قال بعض العرب لما اضطُرَّ فى الشَّعر جعله منزلة غيرٍ قال الشاعرُ وهو رجل من الأنصار [٥] :

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ... إذا قعدوا مِنّا ولا من سَوائنَا

وقال الآخر [٦]:

(١) الإنصاف ١/ ٢٩٤ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢١ ، شرح الرضي ٢/ ١٦٤ ، شرح المرادي ٦٧٩ ، شرح الأشموني ٢/ ٢٣٦ ، خزانة الأدب ٣/ ٤٣١ .

(٢) الارتشاف٣/ ١٥٤٧ ، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٢٦ ، تمهيد القواعد ٥/ ٢٢٣٠.

(٣) أوضح المسالك ٢/ ٢٧٨ ، مغني اللبيب ١/ ١٦٢ ، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٣٠ ، التصريح ١/ ٥٥٩ ، الهمع ٢/ ١٦٠.

(٤) الكتاب ١/ ٤٠٨ .

(٥) البيت من الطويل، وهو للمرار بن سلامة العجلي ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣١ ، ٤٠٨ ، المقتضب ٤/ ٣٥٠ ، الإنصاف ١/ ٢٩٤ ، التبيين ٣٦٦ ، البسيط ٨٨٣ ، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٢٧ ، تمهيد القواعد ٥/ ٢٢٢٦ ، المقاصد الشافية ٣/ ٣١١، شرح المكودي على الألفية ١/ ٣٥٥ ، شرح الأشموني ٢/ ٢٣٣ .

والمعنى: لا ينطق السيءَ من القول من كان في نادينا، سواء أكان من قومنا أو من غير قومنا، إجلالا وتعظيماً لحقنا .

الشاهد: فيه قوله: (من سوائنا) حيث وضع سواء موضع (غير) ، وأدخل (من) عليها ؛ لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً .

(٦) – البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٣٩، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣١ ، ٤٠٨ ، المقتضب ٤/ ٣٤٩ ، التبصرة والتذكرة ١/ ٣١٣ ، الإنصاف ١/ ٢٩٤ ، الأضداد ٢٣٢ ، التبيين ٣٦٦ ، شرح المفصل

تَجانَفُ عن جَوّ اليَمامةِ ناقتى ... وما قصدت من أهلِها لِسَوائكاَ

واحتجوا بما يأتي:

١ - أ ن العرب لم تستعمل "سوى" في اختيار الكلام إلا ظرفاً، نحو قولهم : (مررت بالذي سواك) وتُتأول في الموضع الذي وقعت فيه غير ظرف[١] .فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها ، بخلاف (غير) ، ونحو قولهم :(مررت برجل سواك) ، أي يغني غناءك ، ويسد مسدك .[٢]

٢- أنها وقعت ظرفاً بلا خلاف، فإما أن يكون ذلك وضعها، واستعمالها في غيره مجازاً ، أو بالعكس ، أو هي في كل ذلك حقيقة ، ولا وجه إلى الثاني ؛ إذ لا قائل به ، ولا وجه للثالث ؛ لأنه يؤدي إلى الاشتراك ، والأصل عدمه ، فتعين الأول .[٣]

٣- أن (سوى) معناها : وسط الشيء ، وهو ظرف ، فكانت هي كذلك ، ووقوعها في غيره بمعنى (غير) ، ووجه التأويل فيها ظاهر ، كما أن (خلفك ، وقدامك) ظروف لا محالة ، وقد وقعت في موضع غير ظرف .[٤]

٤ - أنها تقع صلة للموصول فتقول: (جَاءَني مَنْ سِوَاكَ) ولو لم يكن ظرفاً لما استقلت به ،

لابن يعيش ١/ ٣٤٨ ، المفضل ١/ ٥٩٩ ، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣١٩ ، شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٦١ ، شرح الرضي ٢/ ١٦٥ ، الإقليد ١/ ٤٩٣ ، اللسان ٢١٦٠ (سوا) ، شرح المكودي على الألفية ١/ ٣٥٥ ، الهمع ٢/ ١٦١ . وروي : وما عدلت من أهلها .

اللغة: تجانف : تنحرف ، وتبتعد .

الشاهد: فيه قوله : (لسوائكا) حيث خرجت (سوى) عن الظرفية ، فجُرّت باللام ، لضرورة الشعر .

(١) - الإنصاف ١/ ٢٩٦، التبيين ٤١٩.

(٢) الإنصاف ١/ ٢٩٦، وينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣١٩ .

(٣) التبيين ٣٦٥ .

(٤) المرجع السابق نفسه .

ألا ترى أنه لا يقال : (جاءني مَنْ غيرُ زيدٍ). (١)

٥ – أن العامل قد يتخطاها، ويعمل فيما بعدها نحو قوله (٢):

وابْذُلْ سَوَامَ المَالِ إنَّ ... سِوَاءَهَا دُهْمًا وجُونَا

وهذا المعنى لا يكون إلا في الظرف. (٣)

٦ – عدم تصرفها، وعدم التصرف إنما يوجد في الظروف، وفي المصادر، وفي الأسماء المبهمة، فإن جعلنا (سوى) ظرفاً فيكون عدم تصرفه له نظير، وإن جعلناها غير ظرف لم يكن لذلك نظير، وبلا شك أن ما له نظير أولى في الظن مما لا نظير له. (٤)

٧- أن العرب تجري الظروف المقدرة مجرى الظروف الحقيقية، فيقولون: (جلس فلانٌ مكانك، وأنت عندي مكان فلان)، ولا يعنون إلا منزلة في الذهن مقدرة، فينصبونه نصب الظروف الحقيقية، فيلزم أن ينتصب (سِوَاكَ، وسِوَاءَكَ)، في: (مررت برجل سواءَك، وبرجل

---

(١) التخمير ١/ ٤٠٠ ، ٤٠١ ، وينظر هذا الدليل في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٢٩ ، شرح الرضي على الكافية ٢/ ١٦٤ ، البسيط ٨٨٣

(٢) – البيت من مجزوء الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة فى ديوانه ص ٣٢٤ وتجده فى الإنصاف ١/ ٢٩٦، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٢٩ ، معجم الشواهد ٨/ ٤٥ ، خزانة الأدب ٣/ ٤٨٣ .

وسوام المال: الدواب التى ترعى حيث شاءت فلا تُمنع ، والدهم : جمع أدهم ودهماء وهى السود من الخيل وهى خيارها ، والجون : الأسود والأبيض .

والمعنى: إن أردتَ العطاءَ والبذلَ فامنح أجود ما لديك بغض النظر عن اللون.

والشاهد قوله: (سواءها) حيث استعمل (سواء) ظرفاً، ولو لم يستعمل ظرفاً لنصب على أنه اسم (إن) ورفع ما بعده.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٢٩.

(٤) البسيط ٨٨٣.

سواك)؛ لأنهم يعنون بذلك منزلة في الذهن مقدرة. (١)

واعترض عليهم بما يأتي:

"أن سيبويه صرَّح بأن معنى (سواء) معنى (غير)، فذلك يستلزم انتفاء الظرفية، كما هي منتفية عن (غير)؛ فإن الظرف في العرف ما ضمن معنى (في) من أسماء الزمان أو المكان، و(سوى) ليس كذلك، فلا يصح كونه ظرفاً، وإن سُلِّم كونه ظرفاً، لم يسلم لزوم الظرفية؛ للشواهد التي تقدم ذكرها. (٢)

ورد بأنه لا يلزم من كون معنى (سوى) معنى (غير) في الاستثناء، أن يكون معناها كمعنى (غير) مطلقاً. (٣)

المذهب الثاني:

(سوى) تستعمل ظرفاً كثيراً، وغير ظرف قليلاً، وهو مذهب الرماني (٤)، والعكبري (٥)، ونسب لابن عصفور (٦) واختاره المرادي (٧)

(١) الإقليد ١/ ٤٩٣، ٤٩٤ ، وينظر الهمع ٢/ ١٦٠ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣١٦.

(٣) تمهيد القواعد ٥/ ٢٢٢٧.

(٤) نسب هذا المذهب للرماني في شرح المرادي ٦٨٢ ، أوضح المسالك ٢/ ٢٤٦ ، تمهيد القواعد ٥/ ٢٢٣٠ ، شرح الأشموني ٢/ ٢٣٦ ، التصريح ١/ ٥٦٠ ، الهمع ٢/ ١٦٠ .

(٥) اللباب ١/ ٣١٠

(٦) الارتشاف٣/ ١٥٤٧.

قال أبو حيان: " وذهب بعضهم إلى أنها تستعمل ظرفاً كثيراً، وغير ظرف قليلاً ، وهو قول الرماني ، والعكبري ، وابن عصفور ، فيما حكاه عنه ابن الضائع ، والذي في تآليف ابن عصفور أنه ظرف لا يتصرف ، كقول الجمهور . المرجع السابق، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٩١ .

(٧) شرح المرادي ٦٨٢

وابن هشام [١]، والأشموني [٢]، والخضري[٣]، ونسب للكوفيين [٤].

قال العكبري: " وأمّا (سوى) فهي ظرف في الأصل، ولا تستعمل في الاستثناء إلاَّ منصوبة، إذا وقعت بعد تمام الكلام؛ ليتوفرَّ عليها حكم الظروف، وقد جاءت غير ظرف قليلاً[٥]

و قال المرادي: " وقد اتضح بذلك صحة القول بالظرفية، إلا أن الظاهر هو عدم لزومها؛ لكثرة تصرفه في الشعر، ولما حكاه الفراء، فهو إذاً ظرف متصرف، مستعمل ظرفاً كثيراً، وغير ظرف قليلاً ، وهذا مذهب قوم منهم الرماني ، والعكبري. [٦]

قال ابن هشام:

" وقال الرماني، والعكبري: تستعمل ظرفاً غالباً، وكغير قليلاً، وإلى هذا أذهب[٧]

واحتجوا لمجيء (سوى) اسماً بما يأتي:

١ - أنهم يدخلون عليها حرف الخفض، كما قال الشاعر [٨] :

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ... إذا قعدوا مِنّا ولا من سَوائنَا

---

(١) أوضح المسالك ٢/ ٢٨٠.

(٢) شرح الأشموني ٢/ ٢٣٣.

(٣) حاشية الخضري ١/ ٤٧٥.

(٤) نسب هذا الرأي للكوفيين في الإنصاف ١/ ٢٩٤، التبيين ٣٦٥، شرح الرضي ٢/ ١٦٥، الارتشاف٣/ ١٥٤٦، مغني اللبيب ١/ ١٦٢، المساعد ١/ ٥٩٤، التصريح ١/ ٥٦٠، الهمع ٢/ ١٦٠، خزانة الأدب ٣/ ٤٣١، ٤٣٦.

(٥) اللباب ١/ ٣١٠.

(٦) شرح المرادي ٦٨٢.

(٧) أوضح المسالك ٢/ ٢٨٠.

(٨) سبق تخريجه .

فأدخل عليها حرف الخفض، فدل على أنه اسم إذ الجر يختص بالأسماء.

وقال الشاعر [1] :

تَجانَفُ عن جَوّ اليَمامةِ ناقتى ... وما قصدت من أهلِها لِسَوائكاَ

فأدخل عليها حرف الخفض، فدل على أنها لا تلزم الظرفية. [2]

٢ـ كما احتج ابن الشجري لذلك بقول أبى الطيب [3] :

أرض لها شرفٌ سِواها مثلُها.....لو كان مثلك في سواها يوجد

٣- أنه روي عن بعض العرب، أنه قال: (أتاني سِوَاؤُكَ) ، فرفع ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه.[4]

٤ - ومنه قوله تعالى: ﴿ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [5] و قوله تعالى: ﴿ فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ

(١) سبق تخريجه.

(٢) الإنصاف ١/ ٢٩٤، ٢٩٥.

وأجيب عنه بما يأتي: أما ما أنشدوه من الشعر؛ فإنما جاز ذلك لضرورة الشعر، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة، وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسماً بمنزلة (غير) في حال الضرورة؛ لأنها في معنى غير، وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون له وجهاً. المرجع السابق.

(٣) - البيت من الكامل، وهو للمتنبي فى ديوانه٢/ ٥٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧٢، الأشباه والنظائر ٣/ ٧٠، معجم الشواهد ٢/ ٢٣٤، خزانة الأدب ٣/ ٤٣٦ والشاهد فيه قوله (لها شرف سواها، من سواها) حيث رفع (سوى) الأولى على أنها مبتدأ، وجر الثانية بحرف الجر، فأخرجهما عن الظرفية

(٤) الإنصاف ١/ ٢٩٦.

وأجيب عنه :

بأنها رواية تفرد بها الفراء عن أبي ثروان، وهي رواية شاذة غريبة، فلا يكون فيها حجة. المرجع السابق.

(٥) - الممتحنة آية ١

ٱلْجَحِيمِ ﴾ [1] ، وقوله تعالى: ﴿ خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴾[2] وكثرة استعمالها غير ظرف يدل على أن موضعها على ذلك . [3]

٥- ولأن (سواء) بمعنى مكان، وكما أن "مكاناً" يكون ظرفاً ، وغير ظرف ، كذلك (سواء). [4]

المذهب الثالث :

أن سوى اسم ، لا ظرف ، وهي بمعنى غير ، وإليه ذهب أبو القاسم الزجاجي [5] ، و الشلوبين [6] ، وابن مالك [7] .

قال الزجاجي :

" الذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء : حروف ، وظروف ، وأسماء ليست بحروف ، ولا

---

(١) – الصافات آية٥٥

(٢) – الدخان آية ٤٧

(٣) التبيين ٤٢١ .

وأجيب عنه بأن :

المواضع التي جاءت فيها غير ظرف ،لا تدل على أن أصلها غير الظرفية ، ألا ترى أن (عند) ظرف ، وقد خرجت عن الظرفية بمن في مثل قوله تعالى ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنْ عِندِكَ قَالُواْ لِلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ﴾ سورة محمد من الآية : ١٦ – وكذلك (سوى) ، وقد استعملت بمعنى غير ، وليس ذلك أصلها ، كما أن (إلا) حرف وقد وقعت بمعنى (غير)في قوله ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ سورة الأنبياء من الآية ٢٢ أي غير الله ، ومع هذا لم تخرج عن كونها حرف استثناء . التبيين ٤٢٢ .

(٤) التبيين ٤٢٢ .

(٥) الجمل ٧٤ .

(٦) التوطئة ٣٠٨ .

(٧) شرح التسهيل ٢/ ٣١٤ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢١.

ظروف ، ثم قال : " وأما الأسماء فنحو : مثل ، وشبه ، وشبيه ، وسِوى ، وسُوى ، وسواء،... (١)

قال الشلوبين :

" ومن الأسماء : غير ، وسِوى ، وسُوى.(٢)

قال ابن مالك :

(سوى) المشار إليه اسم يستثنى به ، ويجر ما يستثنى به لإضافته إليه ، ويعرب هو تقديراً ؛ كما تعرب (غير) لفظاً خلافاً لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية ، وعدم التصرف .(٣)

واحتجوا بما يأتي :

إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل : (قاموا سِوَاك) و (قاموا غيرَك) واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول : (إن) سوى (عبارة عن مكان أو زمان) ، وما لا يدل على مكان ، ولا زمان فبمعزل عن الظرفية .(٤)

أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك ، وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك ، فإنها قد أضيف إليها ، وابتدئ بها ، وعمل فيها نواسخ الابتداء ، وغيرها

(١) الجمل ٧٤ .

(٢) التوطئة ٣٠٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢١ ، وينظر الدليل في شرح المرادي ٦٧٩ ، تمهيد القواعد ٥/ ٢٢٣١ ، شرح الأشموني ٢/ ٢٣٣.

من العوامل اللفظية . [1]

والذى يترجح عندي من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ومن وافقهم كابن هشام ؛ وذلك لورود الشواهد عليه من الشعر ومن النثر ، وإن كان المبرد وصفه بالقبح ، وخص ما جاء في الشعر بالضرورة [2]، و لأنه قائم على السماع و من سمع حجة على من لم يسمع.

نصب تمييز الجملة

التمييز في الأصل مصدر "ميز": إذا خلص شيئا من شيء، وفرق بين متشابهين.

وقولهم في الاسم المميز: "تمييز" مجاز من إطلاق المصدر على اسم الفاعل كـ: "الطلع" و"النجم"، بمعنى الطالع والناجم.

و"التمييز" في الاصطلاح "اسم نكرة، بمعنى "من"، مبين لإبهام اسم أو" إبهام "نسبة"[3] فالإبهام الذي يفسره التمييز و يبينه نوعان: فإن انتصب التمييز عن تمام الاسم[4] يكون الإبهام حاصلا في الاسم خاصة، و إن انتصب عن تمام الكلام يكون الإبهام حاصلا في الإسناد لا في

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢١ . وقد ذكر ابن مالك أدلة كثيرة من الشعر ، والنثر في كتابيه شرح التسهيل ٢/ ٣١٤ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٢١ ، آثرت عدم ذكرها خشية الإطالة .

قال المرادي: " ولقائل أن يقول : ما استدل به لا ينهض دليلاً على دعواه .

أما ما ذكره من إجماع أهل اللغة فغير مسلم، لما نقله سيبويه عن الخليل ، وقد تقدم . وأما ما استشهد به من النظم فلا حجة فيه ؛ لأن سيبويه ومن وافقه معترف بتصرفه في الشعر ، وقد أنشد سيبويه بعضه .+ ينظر شرح المرادي ٦٧٩ .

(٢) المقتضب ٤/ ٣٥٠ .

(٣) – التصريح ١ / ٣٩٣ ، ٣٩٤

(٤) – تمام الاسم يكون بذكر المضاف إليه، أو التنوين، أو نون التثنية ، أو نون الجمع أو شبهه . فإن ذكر تمام الاسم نصب التمييز و إلا جر بالإضافة إلى الاسم.

الاسم الذي هو أحد جزأي الكلام، فإذا قلت: زيد مسرور، فمسرور ليس مبهما في نفسه، بل حصلت نسبة السرور إلى زيد، و لم يبين من أي جهة سروره، فإذا قلت: " قلبا" زال الإبهام الذي في الإسناد، و ليس كذلك إن انتصب عن تمام الاسم؛ لأن الاسم في ذاته و في وضعه هو المبهم، فإذا قلت عندي عشرون، فعشرون مبهم في وضعه، فإذا قلت: "درهما " بينت العشرين ما هي. و كذلك إردب رطل و ذراع من المكيل و الموزون و الممسوح، الإبهام فيها حاصل من ذوات الأسماء و موضوعاتها لا من حيث النسبة[1]

فتمييز الجملة هو ما ذكر بعد جملة مبهمة النسبة أي أن الإبهام فيها حاصل في الإسناد. فهذا التمييز الآتي بعد تمام الكلام هو مفسر لما انطوى عليه الكلام الذي قبله من جهة أنك إذا قلت: تصبب زيد ، و امتلأ الإناء- عُرف أن المتصبب من زيد و المالئ للإناء شيء ، ففسر المتصبب بالعرق و المالئ بالزيت ، و المنتصب عن تمام الاسم هو الذي يكون تفسيرا لاسم مبهم قبله ، فقد اشتركا في أن كلا منهما يفسر مبهما ، غير أن الذي يفسر عن تمام الاسم مبهمه مذكور، و الذي يفسر عن تمام الكلام مبهمه غير مذكور ، بل هو مفهوم من مضمون الجملة. ويجوز أن يأتي بعد كل كلام منطو على شيء مبهم إلا في موضعين:

أحدهما: أن يؤدي إلى إخراج اللفظ عن أصل وضعه، نحو قولك: ادهنت زيتا، لا يجوز نصب زيت على التمييز؛ إذ الأصل: ادهنت بزيت، فلو نصب على التمييز لأدى إلى حذف حرف الجر، و التزام التنكير في الاسم، و نصبه بعد أن لم يكن منصوبا، و هذا كله إخراج اللفظ عن أصل وضعه، فلا يجوز شيء من ذلك بقياس، بل يوقف ما ورد من ذلك على السماع.

الموضع الثاني: أن يؤدي إلى تدافع الكلام، نحو: ضُرب زيدٌ رجلا، إذا جعلت رجلا تفسيرا لما انطوى عليه الكلام المتقدم من إبهام الفاعل، فتنصب رجلا على التمييز أي أن الضارب ليس

(١) - التذييل ٩ / ٢٢١

بامرأة و لا فرس و لا غيرهما مما يمكن أن يكون ضاربا، و ذلك أن الكلام مبني على حذف الفعل، فذكره تفسيرا آخره متدافع؛ لأن ما حذف لا يذكر[١]

و هذا ا التمييز الذي ينتصب عن تمام الكلام تارة يكون منقولا من فاعل يصح إسناده للعامل نحو طاب زيد نفسا و منه قوله تعالى: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[٢] أو للمطاوع نحو : امتلأ الكوز ماءً . والأصل طابت نفس زيد، واشتعل شيب الرأس، و ملأ الماء الكوزَ. وتارة من المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾[٣] والأصل مالي أكثر من مالك وتارة من المفعول نحو قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[٤] والأصل فجرنا عيون الأرض هذا مذهب المتأخرين[٥] وبه قال ابن عصفور[٦] وابن مالك[٧] وقال الأبذي هذا القسم لم يذكره النحويون وإنما الثابت كونه منقولا عن الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله[٨] . وتارة يكون مشبها بالمنقول نحو امتلأ الإناء ماء ونعم زيد رجلا ووجه الشبه أن (امتلأ) مطاوع (ملأ) فكأنك قلت ملأ الماء الإناء ثم صار تمييزا بعد أن كان فاعلا والأصل نعم الرجل ثم أضمر وصار بعد أن كان فاعلا تمييزا والتمييز بعد أفعل التفضيل فاعل في المعني إما حقيقة أو مجازا.

(١) – التذييل ٩/ ٢٠٩ ، ٢١٠

(٢) – مريم آية ٤

(٣) – الكهف آية ٣٤

(٤) – القمر آية ١٢

(٥) – ارتشاف الضرب ص ١٦٢٣ و التذييل ٩ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(٦) – شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٢

(٧) – شرح التسهيل ٢/ ٣٨٤

(٨) – المساعد ٢/ ٦٢ و التصريح ١/ ٣٩٧

وفي ناصب تمييز الجملة قولان الأول: ما فيها من فعل وشبهه لوجود ما أصل العمل له وعليه سيبويه [١] والمازني [٢] والمبرد[٣] وابن السراج[٤] والزجاج[٥] والفارسي[٦].

الثاني وصححه ابن عصفور [٧] أن العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جري مجراه كما أن تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه.

والدليل على ذلك شيئان:

أحدهما: أن التمييز المنصوب عن تمام الكلام قد لا يتقدمه فعل و لا اسم يجري مجراه، نحو قوله: داري خلف دارك فرسخا، و ليس فرسخا من قبيل ما انتصب عن تمام الاسم، فلا تنصبه داري ؛ لأنها ليست الفرسخ، و لا خلف ؛ لأن الخلف ليس بالفرسخ إذ الخلف ليس له مقدار يحصره و الفرسخ معلوم المقدار، و إنما هو تفسير لما انطوى عليه الكلام من المسافة، فبُيِنت بهذا التمييز.

الآخر: أنه قد يكون في الكلام فعل و لا يكون طالبا للتمييز: نحو قولك: امتلأ الإناء زيتا، فليس الزيت تبيينا للفعل و لا لمعموله الذي هو الإناء، و إنما هو تفسير لما انطوى عليه الكلام؛ ألا ترى أنك إذا قلت: امتلأ الإناء، عُلم أن له مالئا إلا أنه لا يدرى ما هو ففسرته بقولك:

(١) – الكتاب ١ / ٤٤ ، ٤٠٤

(٢) – شفاء العليل ٢ / ٥٥٦ ، و الأشموني ٢ / ١٩٥ ، و الهمع ١ / ٢٥١

(٣) – المقتضب ٣ / ٣٢-٣٣

(٤) – الأصول ١ / ٢٢٢ ، ٢٢٣

(٥) – التذييل ٩ / ٢٤٣ ،والتصريح ١/ ٣٩٧

(٦) – المقتصد ٢ / ٦١٢ ، و المسائل العضديات ص ٢٨٨ ،٢٨٩

(٧) – شرح الجمل ٢/ ٢٨٤

زيتا[1]

والتمييز المنصوب بعد تمام الكلام لا يخلو أن يكون منقولا أو غير منقول، فإن كان منقولا لم يجز دخول "مِنْ" عليه؛ لأنه منقول من فاعل أو مفعول. وإن كان غير منقول فلا يخلو أن يكون مشبها بالمنقول أو غير مشبه بالمنقول، فإن كان مشبها بالمنقول لم يجز دخول "مِنْ" عليه. ووجه الشبه بينه و بين المنقول أن قولك: امتلأ مطاوع لملأ، فكأنك قلت: ملأ الإناءَ الزيتُ، ثم صار الزيت تمييزا بعد أن كان فاعلا لملأ. و أما نعم رجلا زيدٌ، فكأن الأصل نعمَ الرجل، ثم أضمرت الرجل و صار تمييزا بعد أن كان فاعلا [2]

ومتى صح الإخبار بالتمييز عما قبله نحو كرم زيد أبا فإنه يصح أن يقع أب خبرا لزيد فتقول زيد أب فلك فيه وجهان عوده إليه بأن يكون هو الأب أي ما أكرمه من أب وعلى هذا لا يكون منقولا عن الفاعل ويجوز دخول (من) عليه وعوده إلى ملابسه المقدر بأن يكون الأب أبا زيد لا زيدا نفسه أي ما أكرم أباه وعلى هذا يكون منقولا عن الفاعل ولا يجوز دخول (من) عليه وإن دل التمييز على هيئة وعني به الأول نحو كرم زيد ضيفا إذا أريد أن زيدا هو الضيف جاز أن يكون ضيفا منصوبا على الحال لدلالته على هيئة وعلى التمييز لصلاحية (من) ويجوز حينئذ إظهار (من) معه وهو الأجود رفعا لتوهم الحالية نحو كرم زيد من ضيف فإن لم يعن به الأول على قصد كرم ضيف زيد تعين النصب تمييزا وامتنعت الحالية ولم يجز دخول (من) عليه لأنه فاعل في الأصل[3].

(١) - التذييل ٩/ ٢٤٣

(٢) - شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٢

(٣) - همع الهوامع ٢/ ٣٤١

النصب على الاختصاص

الاختصاص في الأصل اختصصته بكذا، أي خصصته به.

وفي الاصطلاح: تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف.

والباعث عليه فخر أو تواضع أو زيادة بيان، فالأول نحو: علي؛ أيها الجواد؛ يعتمد الفقير. والثاني نحو: إني؛ أيها العبد؛ فقير إلى عفو الله. والثالث نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "إنّا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة"[1]. وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا، كما استعمل الخبر بصيغة الأمر، نحو: أحسن بزيد: والأمر بصيغة الخبر نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾[2]. والمنصوب على الاختصاص "هو اسم" ظاهر غير نكرة ولا مبهم، "معمول لـ: أخص" مضارع "خص" "واجب الحذف"، كما يجب حذف ناصب المنادى. و المنصوب على الاختصاص لا يجوز أن يتقدم على الضمير إنما يكون بعد الضمير حشوا بينه و بين ما نسب إليه أو أخيراً[3]. والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام:

أحدها: إفادة الاختصاص بالمتكلم، كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب.

والثاني: أن كل واحد منهما لا يكون إلا للحاضر.

والثالث: أن الاختصاص واقع في معرض التوكيد، والنداء قد يكون كذلك، كقولك لمن هو مصغ إليك: كان الأمر كذا يا فلان.

---

(١) - أخرجه أحمد في مسنده ٢/ ٤٦٣، والبخاري في كتاب الفرائض باب (٢) . (ر: فتح الباري ١٢/ ٥- ٧) ، ومسلم ٣/ ١٣٧٩-١٣٨٣، الترمذي في سننه ٤/ ١٥٧، ١٥٨، وفي الشمائل ص ٣١٤، وأبو داود ٣/ ١٤٢، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: "لا نورث ما تركناه صدقة".

(٢) - البقرة آية ٢٣٣

(٣) - ارتشاف الضرب ص ٢٢٤٩

ويفارق المنادى في أحكام" لفظية ومعنوية: فأما الأحكام اللفظية فأمور:

أحدها: أنه ليس معه حرف نداء لا لفظًا ولا تقديرًا"، بخلاف المنادى فإنه لا يخلو عن ذلك.

الثاني: أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه أي وسطه، "كالواقع بعد: نحن" في المثال، وبعد "أنا" في الحديث المتقدم، أو بعد تمامه أي الكلام "كالواقع بعد "أنا" و"لنا" في المثالين قبله" وهما "أنا أفعل كذا أيها الرجل" و"اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" فالمخصوص وهو "أيها" في المثال الأول و"أيتها" في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام، لأن كلا من قولك "أنا أفعل كذا" و"اللهم اغفر لنا" كلام تام بخلاف المنادى، فإنه يقع في أول الكلام، نحو: يا الله اغفر لنا.

والثالث: أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه" في التكلم والخطاب، "والغالب كونه" أي: كون المقدم على المخصوص "ضمير تكلم" يخصه أو يشارك فيه، فالأول نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، والثاني نحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة. "وقد يكون" المقدم "ضمير خطاب كقول بعضهم: بك؛ الله؛ نرجو الفضل"، فـ"بك" متعلق بـ"نرجو"، والله: منصوب على الاختصاص، والفضل: مفعول "نرجو". وفي هذا المثال شذوذان: كونه بعد ضمير خطاب، وكونه علمًا[1].

ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرًا، فلا يجوز: بهم معشر العرب؛ ختمت المكارم، ولا: بزيد؛ العالم؛ يقتدي الناس.

والرابع والخامس: أنه يقل كونه علمًا، وأنه ينتصب مع كونه مفردا معرفة، كما في هذا المثال وهو: بك؛ الله؛ نرجو الفضل، ومثله: سبحانك الله العظيم، والمنادى يكثر كونه علما، ويضم مع كونه مفردًا.

(١) - شرح شذور الذهب ص ٢٤٩

والسادس: أن يكون بـ"أل" قياسًا كقولهم: نحن؛ العرب؛ أقرى الناس للضيف، والمنادى لا يكون كذلك.

والسابع والثامن والتاسع والعاشر: أنه لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرًا[1]. والمنادى يكون كذلك.

المبحث الثالث: التوابـــــع

التوابع جمع تابع والتابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر. والمراد بالإعراب الحاصل والمتجدد ثبوت الإعراب وتبدله فالتابع يتبدل إعرابه بتبدل إعراب متبوعه.

فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ، والمفعول الثاني، وحال المنصوب؛ لأنها لا تشارك ما قبلها إذا تغير العامل، فهي ملازمة لإعرابها دائما. مثال الخبر: زيد قائم ومثال المفعول الثاني: كسوت الفقير ثوبا، ومثال الحال من المنصوب: ضربت زيدا مجردا. وخرج بغير خبر (حامض) من قولك: (هذا حلو حامض) . وهذا الحد لا يشمل من التأكيد ما كان لفظيا في حرف أو في فعل غير معرب، إذ لا إعراب تقع فيه المشاركة. وقوله: (ما قبله) يعم الاسم والفعل، فكما يتبع الاسمُ الاسمَ فكذلك يتبع الفعلُ الفعلَ[2].

العطف على الموضع

الأشياء التي يقال: إن لها موضعا غير لفظها على ضربين: أحدهما اسم مفرد مبني، والضرب الآخر اسم قد عمل فيه عامل أو جعل مع غيره بمنزلة اسم، فيقال: إن الموضع للجميع، فإن

(١) - ينظر ارتشاف الضرب ص ٢٢٤٧، ٢٢٤٨ و التصريح ٢/ ١٩٠ - ١٩٢

(٢) - ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٤٦، و شرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٧٥٦

كان الاسم معربا مفردا، فلا يجوز أن يكون له موضع؛ لأنا إنما نعترف بالموضع إذا لم يظهر في اللفظ الإعراب، فإذا ظهر الإعراب فلا مطلوب.

الضرب الأول:

وهو الاسم المضمر والمبني، وذلك نحو: هذا، تقول: إن هذا أخوك، فموضع "هذا" نصب؛ لأنك لو جعلت موضع هذا اسما معربا قلت: إن زيدا أخوك فمن أجل هذا جاز أن تقول: إن هذا وزيدا قائمان؛ ولهذا جاز أن تقول: يا زيدُ العاقلَ، فتنصب على الموضع، وإنما جاز الرفع على اللفظ لأنه مبني يشبه المعرب؛ لاطراده في الرفع.

الضرب الثاني:

ينقسم أربعة أقسام: جملة قد عمل بعضها في بعض، أو اسم عمل فيه حرف، أو اسم بني مع غيره، أو اسم موصول لا يتم إلا بصلته.

القسم الأول: جملة قد عمل بعضها في بعض: الجمل على ضربين: ضرب لا موضع له وضرب له موضع. الضرب الثاني: الجملة التي لها موضع هي التي تقع موقع الاسم المفرد نحو قولك: زيد أبوه قائم، فأبوه قائم جملة موضعها رفع؛ لأنك لو جعلت موضعها اسما مفردا نحو: منطلق لصلح، وكنت تقول: زيد منطلق فتقول على هذا: هند منطلقة وأبوها قائم فيكون موضع "أبوها قائم" رفعا؛ لأنك لو وضعت موضع هذه الجملة "قائمة" لكان رفعا، فإن قلت: هند أبوها قائم ومنطلقة جاز، والأحسن أن تقدم "منطلقة" لأن الأصل للمفرد، والجملة فرع. فإذا نعت بمفرد و جملة و ظرف أو شبهه فالأقيس تقديم المفرد و توسيط الظرف أو شبهه و تأخير الجملة كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ ﴾[1] وقد تقدم الجملة كقوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى

(١) – غافر آية ٢٨

ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [1] ؛ لأن أصل الصفة أن تكون مساوية للموصوف تابعة له في لفظها ومعرفتها ونكرتها، وليس الخبر، من المبتدأ بهذه المنزلة.

القسم الثاني: اسم عمل فيه حرف.

هذا القسم على ضربين:

ضرب يكون العامل فيه حرفا زائدا للتوكيد سقوطه لا يخل بالكلام، بل يكون الإعراب على حقه والكلام مستعمل.

والضرب الآخر أن يكون الحرف العامل غير زائد، ومتى أسقط لم يتصل الكلام بعضه ببعض.

فالضرب الأول: نحو قولك: لست بقائم ولا قاعد، الباء زائدة لتأكيد النفي، ولو أسقطتها لم يخل بالكلام واتصل بعضه ببعض، فموضع "بقائم" نصب لأن الكلام المستعمل قبل دخولها "لست قائما" فهذا لك أن تعطف على موضعه فتقول: "لست بقائم ولا قاعدا"، ومن ذلك: هل من رجل عندك؟ وما من أحد في الدار، فهذا لك أن تعطف على الموضع لأن موضع "من رجل" رفع، وكذلك: كفى بالله، إنما هو: كفى الله، فعلى ذا تقول: كفى بزيد وعمروٌ.

الضرب الآخر: أن يكون الحرف العامل غير زائد، وذلك نحو قولك: مررت بزيد وذهبت إلى عمرو ومر بزيد وذهب إلى عمرو، فتقول: إن موضع "بزيد" في: "مررت بزيد" منصوب، وموضع إلى عمرو في: ذهبت إلى عمرو نصب، وموضع بزيد في: "مر بزيد" رفع، وإنما كان ذلك لأنك لو جعلت موضع: "مررت" ما يقارب معناه من الأفعال المتعدية لكان زيد منصوبا نحو: أتيت زيدا، ولو أسقطت الباء في قولك: مررت بزيد لم يجز؛ لأن الأفعال التي هي غير متعدية في الأصل لا تتعدى إلا بحرف جر، فتقول على هذا إذا عطفت على

(١) – المائدة آية ٥٤

الموضع: مررت بزيد وعمرا وذهبت إلى بكر وخالدا ومر بزيد وعمروٌ، كأنك قلت: وأتى عمرو، وأتيت عمرا، ودل "مررت" على "أتيت" فاستغنيت بها وحذفت، قال الشاعر(١):

جئني بمثل بنى بدر لقومهم ... أو مثل أُسْرَةِ مَنْظورِ بنِ سَيَّارِ

كأنه قال: أو هات مثل أسرة منظور؛ لأن جئني بمثل بني بدر، يدل على: هات أو أعطني وما أشبه هذا.

القسم الثالث: اسم بني مع غيره. وذلك نحو: خمسة عشر وتسعة عشر، فحكم هذا حكم المبني المفرد، تقول: إن خمسة عشر درهما تكفيك وخمسةَ دنانير وخمسةُ دنانير النصب عطفا على موضع اسم "إن" والرفع عطفا على موضع "إن" واسمها.

القسم الرابع: وهو ما عطف على شيء موصول لا يتم إلا بصلته. وذلك قولك: ضربت الذي في الدار وزيدا عطفت على الذي مع صلتها ولو عطفت على الذي مفردا، لم يجز ولم يكن اسما معلوما، وكذلك "من" إذا كانت بمعنى الذي تقول: ضربت من في الدار وزيدا، ومثل ذلك "ما" إذا كانت بمعنى "الذي" تقول: أخرجت ما في الدار وزيدا.

وينبغي أن تعلم أنه ليس لك أن تعطف على الموضع الذي فيه حرف عامل إلا بعد تمام الكلام، من قبل أن العطف نظير التثنية والجمع، ألا ترى أن معنى قولك: قام الزيدان إنما هو:

---

(١) – البيت من البسيط لجرير في ديوانه ص٢٣٧ ومعاني الفراء ٢/ ٢٢، والمقتضب ٤/ ١٥٣ والمحتسب ٢/ ٧٨، والخصائص ٢/ ٢٧٨، وجمهرة الأنساب/ ٢٥٨ وابن يعيش ٦/ ٩٦. حمل الاسم المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه؛ لأن معنى قوله: جئتني بمثل بني بدر: هاتني مثلهم، فكأنه قال: هات مثل بني بدر أو مثل أسرة منظور والبيت لجرير يخاطب الفرزدق فيفخر عليه بسادات قيس، لأنهم أخواله، وبنو بدر من فزارة وفيهم شرف قيس بن عيلان وبنو سيار من سادات فزارة أيضا، وفزارة من ذبيان من قيس، وأسرة الرجل: رهطه الأدنون إليه، واشتقاقه من أسرت الشيء إذا شددته وقويته".

قام زيد وزيد فلما كان العاملان مشتركين في الاسم ثنيا ولو اختلفا لم يصلح فيهما إلا الواو، فكنت تقول: قام زيد وعمرو، فالواو نظير التثنية وإنما تدخل إذا لم تكن التثنية، فلما لم يكن يجوز أن يجتمع في التثنية الرفع والنصب، ولا الرفع والخفض، ولا أن يعمل في المثنى عاملان، كذلك لم يجز في المعطوف والمعطوف عليه. فإذا تم الكلام عطفت على العامل الأول، وكنت مقدرا إعادته وإن كنت لا تقيده في اللفظ لأنك مستغن عنه، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: إن زيدا وعمرو منطلقان لما خبرتك به، ولأن قولك: "منطلقان" يصير خبرا لمرفوع ومنصوب وهذا مستحيل، فإذا قلت: "إن زيدا منطلق وعمرو" صلح؛ لأن الكلام قد تم ورفعت، لأن الموضع للابتداء وإن زائدة فعطفت على موضع "إن" وأعملت الابتداء وأضمرت الخبر وحذفته اجتزاء بأن الأول يدل عليه، فإن اختلف الخبران لم يكن بد من ذكره ولم يجز حذفه نحو قولك: إن زيدا ذاهب وعمرو جالس؛ لأن "ذاهبا" لا يدل على "جالس" فإذا تم الكلام فلك العطف على اللفظ والموضع جميعا، وإذا لم يتم لم يجز إلا اللفظ فقط وكذلك لو قلت: "هل من رجل وحمار موجودان" فإن قلت: وحمار جاز كما تقول: إن عمرا وزيدا منطلقان، وكذلك إذا قلت: خشنت بصدره وصدر زيد عطفت على "خشنت" ولم يعرج على الباء وجاز؛ لأن الكلام قد تم، فكأنك قد أعدت: خشنت ثانية.

فالفرق بين العطف على الموضع والعطف على اللفظ أن المعطوف على اللفظ كالشيء يعمل فيهما عامل واحد؛ لأنهما كاسم واحد والمعطوف على المعنى يعمل فيهما عاملان، والتقدير تكرير العامل في الثاني إذا لم يظهر عمله في الأول، وتصير كأنها جملة معطوفة على جملة وكل جملتين يحذف من أحدهما شيء ويقتصر بدلالة الجملة الأخرى على ما حذف، فهي كالجملة الواحدة ونظير هذا قولهم: ضربت وضربني زيد، اكتفوا بذكر زيد عن أن يذكروا أولا إلا أن هذا حذف منه المعمول فيه، وكان الثاني دليلا على الأول، وذاك حذف العامل منه إلا أن حذف العامل إذا

دل عليه الأول أحسن مع العطف؛ لأن الواو تقوم مقام العامل في كل الكلام[1].

وقال ابن يعيش: " العطف على الموضع لا يجوز إلا بعدم تمام الكلام لأنه حمل على التأويل ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه، ولكن لو قلت: إن زيدا وعمروٌ منطلق على التقديم والتأخير جاز كأنك قلت إن زيدا منطلق وعمرو "[2].

وللعطف على المحل عند المحققين ثلاثة شروط [3]:

أحدها: إمكان ظهور الموضع في الفصيح ألا ترى أنه يجوز في: ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة أن تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا؛ لأنه لا يجوز في فصيح أن تسقط الباء وتنصب فتقول: مررت زيدا.

الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة بمعنى أن يكون موضع المعطوف عليه هو الأصل ففي " ليس زيد بقائم ": الأصل في " قائم" النصب؛ لأنه خبر ليس، و في " ما جاءني من امرأة " الأصل في " امرأة " الرفع ؛ لأنه فاعل. فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل.

والثالث: وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل.

العطف على موضع اسم " إن " قبل مجيء الخبر

العطف على اسم " إن " قد يكون باعتبار اللفظ، وقد يكون باعتبار الموضع، فاعتبار اللفظ جائز على الإطلاق، سواءً أجاء المعطوف بعد الخبر أم قبله، مثل: " إن زيداً، وعمراً في الدار،

(١) - ينظر الأصول ٢/ ٦١-٦٨و الإنصاف ١/ ١٥١ المسألة٢٣

(٢) - شرح المفصل (٨ / ٦٨) .

(٣) - مني اللبيب تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب ٥/ ٤٦٥ - ٤٦٨

وإن زيداً في الدار وعمراً "، ولا خلاف في هذا القسم.

وأما العطف باعتبار الموضع لـ " إن " واسمها، فلا يخلو أن يكون المعطوف واقعاً قبل الخبر أو بعده، فإن كان بعده فجائز أيضاً بغير خلاف، نحو: إن زيداً قائمٌ وعمرو [١] . وإذا كان العطف قبل مجيء الخبر فقد اختلف فيه النحويون على مذهبين:

المذهب الأول:

مذهب البصريين [٢] أنه لا يجوز العطف على محل اسم إن قبل مجيء الخبر ولا التأكيد، وهو مذهب الجرجاني [٣] ، وابن الشجري [٤] ، والأصفهاني [٥] ،

والأنباري [٦] ، والشلوبين [٧] ، وابن الحاجب [٨] ، وابن عصفور [٩] ،و ابن يعيش [١٠] وابن مالك [١١] ، وابن الناظم [١٢] ، وابن الفخار [١٣] ، .....

(١) – المقاصد الشافية ٢/ ٣٦٥ .

(٢) – أسرار العربية ١٥٢ ، الإنصاف ١٥٨ .

(٣) – المقتصد ١/ ٤٤٨ .

(٤) – أمالي ابن الشجري ٣/ ١٧٧ .

(٥) – شرح اللمع للأصفهاني ٣٨٩ .

(٦) – أسرار العربية ١٥٣ .

(٧) – التوطئة ٢٣٣ .

(٨) – الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٨١ .

(٩) – المقرب ١/ ١١٢ .

(١٠) – شرح المفصل ٨/ ٦٨

(١١) – شرح التسهيل ٢/ ٥١ .

(١٢) – شرح ابن الناظم ١٢٦ .

(١٣) – شرح الجمل لابن الفخار ٢/ ٣٤٣.

والمرادي [١] ، وابن عقيل [٢] ، والشاطبي [٣].

واحتجوا بما يأتي:

١ - لا يجوز أن ترفع المعطوف حملاً على موضع " إن " واسمها؛ لأن موضعها رفعٌ بالابتداء، فتقول: " إن زيداً وعمرو منطلقان "، لأن قولك: " عمرو " رفعٌ بالابتداء، و" منطلقان " خبر عنه، وعن اسم " إن "، فقد أعملت في الخبر عاملين: الابتداء، و"إن" ، وغير جائز أن يعمل في اسمٍ عاملان [٤].

٢ - أن " إنّ " وأخواتها قد ثبت قوة شبهها بـ " كان " وأخواتها، فكما امتنع بـ " كان " أن يكون للجزأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بـ " إن " ، ولو جاز أن يكون اسم " إن " مرفوع المحل باعتبار عروض العامل ؛ لجاز أن يكون خبر " كان " مرفوع المحل بذلك ، ولا اعتبار لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب[٥].

٣- الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت: " إنك وزيدٌ قائمان " وجب أن يكون " زيد" ، وتكون " إن " عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد، وذلك محال، قلو قلنا: إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر "؛ لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان،

(١) - توضيح المقاصد ٢/ ٥٣٤ .

(٢) - المساعد ١/ ٣٣٦ .

(٣) - المقاصد الشافية ٢/ ٣٧١ .

(٤) - أمالي ابن الشجري ٣/ ١٧٧ .

(٥) - شرح التسهيل ٢/ ٥١ .

وذلك محال .[١]

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين[٢] جواز العطف على محل اسم " إن " قبل مجيء الخبر ثم اختلف الكوفيون، فقال الكسائي [٣] ،

وروى عن الخليل [٤] ، والأخفش [٥]، وهشام بن معاوية [٦]، والمبرد [٧] : سواء كان اسم " إن " مظهراً أو مضمراً ، وقال الفراء [٨] : لا يجوز إلا إذا كان اسم إن مضمراً ، كيلا يظهر عمل " إن " في اسمها ، حتى لا يظهر عمل عاملين .

واحتجوا بما يأتي:

١-قوله تعالى: " إِنَّ الذِيْنَ آَمَنُوا والّذِيْنَ هَادُوا والصَّابِئُوْنَ والنَّصَارَى " [٩] ، فرفع قبل الخبر.[١٠]

٢-أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر؛ لأنه لا فرق بينهما.[١١]

---

(١) - الإنصاف ١٥٩ .

(٢) - شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٥٤٢ ، المقاصد الشافية ٢/ ٣٧١ .

(٣) - أسرار العربية ١٥٢ ، التبيين ٢٧٥ ، شرح ابن الناظم ١٢٦، المساعد ١/ ٣٣٦ .

(٤) - الارتشاف ١٢٨٨ .

(٥) - معاني الأخفش ١/ ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٥٤٢ .

(٦) - الارتشاف ١٢٨٨ .

(٧) - الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٨١ ، شرح الرضي ٤/ ٣٥٦ .

(٨) - معاني الفراء ٣١٠ ، ٣١١ ، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٧٧ ، الإنصاف ١٥٨ .

(٩) - سورة المائدة ، من الآية : ٦٩ .

(١٠) - اللباب ١/ ٢١٢ .

(١١) - الإنصاف ١٥٩ ، وينظر التبيين ٢٧٨ .

٣-ماحكي عن بعض العرب أنه قال: " إنك وزيدٌ ذاهبان "[١].

٤-أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع " لا " نحو: " لا رجلَ ولا امرأةٌ افضلُ منكَ "، وكذلك مع " إن "؛ لأنها بمنزلتها، وإن كانت "إن " للإثبات ، و" لا " للنفي ؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره.[٢]

وهو مردود بما يأتي:

١-في الآية تقديم وتأخير، والتقدير فيه: إن الذين آمنوا والذين هادوا ومن آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك " [٣] ، أو أنه معطوف على الضمير في " آمنوا " ، وقام الفصل مقام التوكيد . [٤]

٢-وأما قول بعض العرب: " إنك وزيد ذاهبان " فقد ذكره سيبويه أنه غلط من بعض العرب[٥] ؛ لأنه اعتقد سقوط " إن " ؛ لأن معناهما واحد . [٦]

٣-وأما العطف على اسم " لا " فالرفع لا يجوز، ومن أجازه قالوا : " لا " واسمها ركبا ، وجعلا كاسم واحد ، موضعه رفعٌ ، ومنهم من قال : " لا " لا تعمل في الخبر؛ لأنها فرع،

---

(١) - الكتاب ٢/ ١٤٤ ، ٣٧٧ . و أسرار العربية ١٥٣ .

(٢) - الإنصاف ١٥٩ .

(٣) - أسرار العربية ١٥٣ .

(٤) - اللباب ١/ ٢١٢ .

(٥) - أسرار العربية ١٥٤ ، وينظر الإنصاف ١٥٩ .

(٦) - شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٥٤٤ .

فلم يلزم فيها ما لزم في " إن " . (١)

الإتيان بالبدل

البدل اصطلاح البصريين، واختلف في تسميته عن الكوفيين فقال الأخفش: يسمونه الترجمة والتبيين. وقال ابن كيسان: يسمونه التكرير. والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره، ولذلك يقولون: البدل في حكم تكرير العامل.

وقولهم: المبدل منه في حكم الطرح، إنما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز: ضربت زيدا يده، إذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير ما يعود عليه.

والبدل لغة العوض، و اصطلاحا: "هو التابع المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه نفيا أو إثباتا بلا واسطة. "فخرج بالفصل الأول" وهو المقصود بالحكم، ثلاثة توابع: النعت والبيان والتوكيد، فإنها مكملات للمقصود بالحكم" وهو متبوعها، وليست مقصودات بالحكم.

وأما النسق فثلاثة أنواع:

أحدها: ما ليس مقصودا بالحكم" أصلا، وهو المعطوف بـ"لا" بعد الإيجاب وبـ"بل" و"لكن" بعد النفي "كـ: جاء زيد لا عمرو، و: ما جاء زيد بل عمرو، أو: لكن عمرو". "أما الأول" وهو المعطوف بـ"لا" "فواضح" أمره، "لأن الحكم السابق" وهو إثبات المجيء لزيد "منفي عنه" بـ"لا" "وأما الآخران" وهما المعطوف بـ"بل" والمعطوف بـ"لكن" بعد النفي "فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء، والمقصود به إنما هو الأول" دون الثاني.

النوع الثاني: ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه" هو

(١) - اللباب ١/ ٢١٤ .

"المقصود" وحده، "وذلك كالمعطوف بالواو" إثباتا أو نفيا "نحو: جاء زيد وعمرو، وما جاء زيد ولا عمرو. وهذان النوعان" وهما الأول والثاني "خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان"، أما الأول فلأن المقصود بالحكم إنما هو المتبوع، وأما الثاني فلأن التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده.

والنوع الثالث: ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف بـ"بل"بعد الإثبات، نحو: جاءني زيد بل عمرو". وفي بعض النسخ ذكر "لكن" بعد "بل" وهو إنما يتمشى على قول الكوفيين. "وهذا النوع خارج بقولنا: بلا واسطة، وسلم الحد بذلك للبدل[1].

و لا يمكن الاتيان بالبدل إلا بعد تمام الكلام نحو: أعجبني زيد علمه، فعلمه بدل من زيد و الجملة قبله "أعجبني زيد" كلام تام، أما إذا لم يتم الكلام لا يمكن الاتيان بالبدل فلا يصح في قولنا : عسى زيد أن يقوم. أن نعرب " أن يقوم " بدل اشتمال من زيد لعدم تمام الكلام[2].

إتباع الموصول قبل تمام صلته

الصلة و الموصول حرفيا كان أو اسميا كجزء اسم، فأشبه شيء بهما الاسم المركب تركيب مزج ومن ثم وجب لهما أحكام، أحدها: تقديم الموصول وتأخير الصلة، حيث تفتقر كل الموصولات الاسمية مختصة كانت أو مشتركة إلى صلة" تتصل بها؛ لأنها نواقص لا يتم معناها إلا بصلة "متأخرة عنها" لزوما؛ لأن الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتأخر، وكما لا تتقدم الصلة على الموصول؛ لا يتقدم معمولها عليه؛ لأنه جزؤها، فلا يجوز عكسه وإذا امتنع تقديم الصلة امتنع تقديم معمولها أيضا وأجاز الكسائي تقديم معمول صلة "كي" عليها نحو جاء زيد العلم كي يتعلم وأجاز الفراء تقديم معمول صلة "أن" عليها

(١) – التصريح و بهامشه حاشية الشيخ يس ٢/ ١٥٥

(٢) – الجنى الداني ص ٤٦٥

نحو أعجبني العسل أن تشرب.

الثاني: امتناع الفصل بينه وبين الصلة أو بين متعلقات الصلة بأجنبي إلا ما شذ من قوله[1]:

وأبْغَضُ مَن وضعتُ إلىّ فِيهِ ... لساني معشَرٌ عنهمْ أَذُودُ

فصل بإلي وهو أجنبي بين الصلة ومعمولها ومحله بعد لساني ويجوز الفصل بغير أجنبي كمعمول الصلة نحو جاء الذي زيدا ضرب ومنه جملة القسم كقوله[2] :

ذَاك الَّذِي وَأَبِيك يعرف مَالِكًا ... وَالْحق يدْفع ترهات الْبَاطِل

وجملة الاعتراض كقوله[3] :

ماذَا وَلَا عَيْب فِي الْمَقْدُور رُمْت أمَا... يكفيك بالنجح أم خُسْرٌ و تضليلُ

وجملة الحال كقوله[4] :

إِن الَّذِي وَهُوَ مُثْرٍ لَا يجود حَرٍ ... بفاقةٍ تعتريه بعد إِثْرَاء

وجملة النداء بعد الخطاب كقوله[1]:

---

(١) – البيت من الوافر بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٨٦، و حاشية يس على التصريح ١/ ١٢٨، و همع الهوامع ١/ ٨٨

الشاهد فيه الفصل بين صلة الموصول و متعلقها، و معمولها بقوله" إلي" و هو أجنبي من الصلة و ما عملت فيه؛ لأنه متعلق بالمضاف إلى الموصول، و هو " أبغض" و الأصل تأخيره بعد " لساني" و هذا الفصل شاذ.

(٢) – البيت من الكامل و هو لجرير في ملحق ديوانه ص ٥٨٠ ، و الدرر ١/ ٢٨٧، و شرح شواهد المغني ٢/ ٨١٧ ، و بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٦ ، و لسان العرب ١٣/ ٤٨٠ (تره) و همع الهوامع ١/ ٨٨ ، ٢٤٧ ، و موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب١/ ٥٦

(٣) البيت من البسيط ، و هو بلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢٨٤، و الدرر ١/ ٢٨٧.

الشاهد: فصل بين الموصول" ذا" و صلته" رمت" بالجملة الاعتراضية " لا عيب في المقدور"

(٤) – البيت من البسيط بلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢٨٤، و الدرر ١/ ٢٨٧.

الشاهد فصل بين الموصول " الذي" و صلته " لا يجود" بجملة الحال " و هو مثرٍ"

وَأَنت الَّذِي يَا سعد أُبْت بمشهدٍ... كريمٍ و أثواب السيادة و الحمدِ

أما أل فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال لا بأجنبي ولا بغيره لأنها كجزء من صلتها وكذا الموصول الحرفي لأن امتزاجه بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته لأن اسميته منتفية بدونها ويستثنى ما فيجوز فصلها نحو عجبت مما زيدا تضرب لأنها غير عاملة بخلاف أن وأن وكي وتفرع على امتناع الفصل بين الموصول وصلته أنه قبل تمام الصلة لا يتبع بتابع من نعت أو عطف بيان أو نسق أو تأكيد أو بدل ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه فلا يقال الذي محسن أكرم زيدا ولا جاء الذي إلا زيدا أساء [٢].

و في ختام المسألة يمكن القول بأن الموصول لشدة احتياجه لجملة الصلة بعده لتوضيح معناه لا يجوز الفصل بينهما بأجنبي فالموصول و الصلة كالكلمة الواحدة، أما بغير الأجنبي فيجوز الفصل به لورود السماع بذلك.

المبحث الرابع: المشتقات

الاشتقاق: أَخْذُ صيغةٍ من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة كضارب من ضرب وحَذِرٌ من حَذِر.

وطريقُ معرفته تقليبُ تصاريفِ الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة اطراد أو حروفا غالبا كضرب فإنه دال على مُطلق الضرب فقط أما ضارب ومضروب ويَضْرب واضْرِب فكلُّها أكثرُ دلالة وأكثر حروفا وضرب الماضي مساوٍ حروفا وأكثرُ دلالة

(١) – البيت من الطويل ، و هو بلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢٨٤، ولحسان بن ثابت في الدرر ١/ ٢٨٧.
و الشاهد فيه الفصل بين الموصول و صلته بجملة النداء.

(٢) – التصريح ١/ ١٤٠ و همع الهوامع ١ / ٣٤٠-٣٤٢

وكلها مشتركة في (ض ر ب) وفي هيئة تركيبها.[1]

و يقسم اللغويون الاشتقاق إلى قسمين: الاشتقاق الكبير ، و الاشتقاق الصغير، فأما الصغير و يسميه ابن جني " الأصغر" فهو أخذ كلمة من أصلها و تصريفها عدة تصريفات بنفس ترتيب حروفها مع ما تقتضيه الصيغ من زيادات مثل : يأكل و مأكول و آكل و أكال من مادة (أكل). و أما الاشتقاق الكبير و يسميه ابن جني :الأكبر ، فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه و على تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة و ما يتصرف من كل واحد منها عليه و إن تباعد شيء من ذلك رد بلطف الصنعة و التأويل إليه[2]فيحفظ فيه المادّةُ دون الهيئة فيجعل (ق ول) و (ول ق) و (وق ل) و (ل ق و) وتقاليبها الستة بمعنى الخفة والسرعة.

إعمال المصدر

يعمل المصدر عمل فعله" في التعدي واللزوم "إن كان يحل محله فعل، إما مع: أن" المصدرية والزمان ماض أو مستقبل؛ فالأول: "كـ: عجبت من ضربك زيدا أمس، و" الثاني نحو: "يعجبني ضربك زيدا غدا"، فالمصدر في هذين المثالين يحل محله "أن" وفعل ماض في الأول؛ "أي: أن ضربته" أمس، "و" "أن" وفعل مضارع في الثاني؛ أي: "أن تضربه" غدا. وإما مع: ما" المصدرية والزمان حال فقط، "كـ: يعجبني ضربك زيدا الآن؛ أي: ما تضربه الآن، ولا يجوز في نحو: ضربت ضربا زيدا، من المصدر المؤكد لعامله، كون "زيدا" منصوبا بالمصدر؛ لانتفاء هذا الشرط؛ لأنه لا يحل محله فعل مع "أن" أو "ما" وإنما هو منصوب بـ:

(١) – ينظر التبيين للعبكري ص ١٤٤ و المزهر في علوم اللغة ١/ ٣٤٦ والاشتقاق وأثره في النمو اللغوي ص١٥ / ٢٧٥ والتعريفات للجرجاني ص ٣٧

(٢) – الخصائص ٢/ ١٣٤، ١٣٥

ضربت، اتفاقا؛ لأن المصدر المؤكد لا يعمل.

وأما المصدر النائب عن فعله نحو: ضربا زيدا، ففيه خلاف، ، فذهب ابن مالك و غيره [١] ؛ إلى جواز إعماله، وصحح ابن هشام [٢] المنع، وعلله: بأن المصدر هنا إنما يحل الفعل وحده بدون "أن" و "ما". فـ: زيدا، في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك، وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند ابن هشام[٣].

و لإعمال المصدر شروط[٤]: أحدها: أن يكون مظهرا فلو أضمر لم يعمل خلافا للكوفيين لضعفه بالإضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الأصح مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح.

ثانيها: أن يكون مكبرا فلو صغر لم يعمل ؛ لخروجه بالتصغير عن الصيغة التي هي أصل الفعل وقيل يعمل مصغرا ويوافقه رويدا زيدا.

ثالثها: أن يكون غير محدود فلو حد بالتاء أي تاء الوحدة لم يعمل لأن صيغته حينئذ ليست الصيغة التي هي أصل الفعل فلو كانت التاء في أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل لعدم الوحدة حينئذ فلا يكون محدودا. وأما قوله[٥]:

---

(١) – شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٢٨ ، ١٢٩ و ارتشاف الضرب ٢٢٥٥

(٢) – شرح قطر الندى ص٢٦١

(٣) – التصريح ٢/ ٦٢

(٤) – ينظر هذه الشروط في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٦ – ١٠٩ و المقاصد النحوية ٣/ ٥٢٧ و ارتشاف الضرب٢٢٥٧ – ٢٢٥٩ و التصريح ٢/ ٦٢ .

(٥) – البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في حاشية يس ٢/ ٦٢؛ والدرر ٥/ ٢٤٣؛ وشرح قطر الندى ص٢٦٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢٧.و شرح الأشموني و بهامشه حاشية الصبان ٢/ ٢٣٢

يحابي به الجلد الذي هو حازم ... بضربة كفيه الملا نفس راكب

فشاذ.

رابعها: أن يكون غير متبوع قبل تمام عمله بذكر سائر متعلقاته؛ لأن الإتباع من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل الفعل فلا يجوز أعجبني ضربك المبرح زيدا، ولا عجبت من شربك و أكلك الماء، و لا من ضربك نفسه زيدا، و لا من إتيانك مشيك زيدا؛ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد التابع يتعلق به المعمول المتأخر. فلو أُتبع بعد تمامه لم يمنع وإنما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل.

خامسها: أن يكون مفردا. لأن تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغه الأصلية التي هي أصل الفعل. وجوز عمله مجموعا جماعة منهم ابن عصفور[1] و ابن مالك[2]. وأما قوله[3]:

قد جربوه فما زادت تجاربهم ... أبا قدامةَ إلا المجدَ والفنعا

فشاذ.

قوله: "يحابي" أي يحيى به أي بالماء والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوي فاعل، والحازم الضابط والملا مقصور هو التراب. والشاهد في نصبه بضربة ونفس مفعول يحابي يصف الشاعر مسافرا معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا.

(١) - المقرب ص ١٤٤

(٢) - شرح الكافية الشافية ١٠١٥.

(٣) - البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص١٥٩؛ وتذكرة النحاة ص٤٦٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٩٤؛ ولسان العرب ١/ ٢٦١ "جرب"، ٨/ ٢٥٧ "فنع"؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٩٤؛ والخصائص ٢/ ٢٠٨.

الشاهد: قوله" فما زادت تجاربهم أبا قدامة حيث أعمل المصدر مجموعا و هو قوله "تجاربهم" في "أبا قدامة".

سادسها: تقدمه على معموله فلا يجوز أعجبني زيدا ضرب عمرو. نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله إذا كان بدلا من اللفظ بفعله نحو زيدا ضربا أو كان المعمول ظرفا وهو الراجح .سابعها: ذكره فلا يعمل محذوفا على الأصح [1]

وصف اسم الفاعل العامل

اسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي[2]. فالصفة جنس. والدالة على فاعل لإخراج اسم المفعول وما بمعناه. وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لإخراج الجارية على الماضي نحو فرح. وغير الجارية نحو كريم. وفي التذكير والتأنيث لإخراج نحو أهيف فإنه لا يجري على المضارع إلا في التذكير. ولمعناه أو معنى لإخراج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة[3].

و لعمل اسم الفاعل في المشهور شروط:

أحدها: أن يكون مكبرا، فلا يجوز: هذا ضويرب زيدا، قال سيبويه: " و اعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل ، ألا ترى أنه قبيح : هو ضويرب زيداً ، و هو ضويرب زيدٍ" [4] هذا مذهب البصريين و الفراء[5] و ذهب الكسائي[6] و باقي الكوفيين إلى جواز إعماله

(١) – ينظر و شرح الأشموني و بهامشه حاشية الصبان ٢/ ٢٣٢ ،٢٣٣ ، ٢٣٤

(٢) – شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٠

(٣)– شرح الأشموني و معه حاشية الصبان ٢ / ٤٤٢

(٤) – الكتاب ٣/ ٤٨٠

(٥) – رأي الفراء في شفاء العليل ٢/ ٦٢٣ ، و ارتشاف الضرب ص٢٢٦٨

(٦) – رأي الكسائي في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٤ و شرح الكافية الشافية٢/ ١٠٤٠ ، و التصريح ٢/ ٦٥

مصغرا.

الثاني: ألا يوصف قبل تمام العمل، فلا يجوز : هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً. هذا مذهب البصريين و الفراء[1]. قال سيبويه : " ألا ترى أنك لو قلت: مررت بضاربٍ ظريفٍ زيداً. و هذا ضاربٌ عاقلٌ أباه. كان قبيحا؛ لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء ؛ لأنك إنما تبتدئ بالاسم ثم تصفه. "[2]

و ذهب الكسائي[3] و باقي الكوفيين إلى جواز إعماله و إن تأخر معموله عن الوصف، فإن تقدم معموله على الوصف جاز بلا خلاف نحو: هذا ضاربٌ زيداَ عاقلٌ.

والفرق أنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواص الأسماء بخلاف ما إذا تأخر الوصف لأن صفته تحصل بعد تمام عمله[4].

الثالث : أن يكون معتمدا على "استفهام" ملفوظ به نحو أضارب زيد عمرا. وقوله[5]:

أَمُنْجِزٌ أَنْتُمُو وَعْدا وَثِقْتُ بِهِ ... أَم اقْتفيْتُمْ جَمِيعا نَهْجَ عُرْقُوبِ

أو مقدر نحو: مهين زيد عمرا أم مكرمه أو حرف ندا" نحو يا طالعا جبلا. والصواب أن

---

(١) – رأي الفراء في الأشموني ٢/ ٢٩٥

(٢) – الكتاب٢/ ٢٩

(٣)– رأي الكسائي في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٤ شفاء العليل٢/ ٦٢٣ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦٨ و الأشموني ٢/ ٢٩٥ ، و التصريح ٢/ ٦٥

(٤) – ينظر المقاصد الشافية٤/ ٢٧١ ، و شرح الجزولية ٤/ ٢٣٧–٢٤٠ و همع الهوامع ٣/ ٥٧

(٥) – البيت من البسيط بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٣٩

الشاهد قوله: "أمنجز أنتمو وعدا" حيث أعمل اسم الفاعل " منجز" فنصب المفعول به " وعدا" لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال و اعتمد على استفهام.

النداء ليس من ذلك والمسوغ إنما هو الاعتماد على الموصوف المقدر والتقدير يا رجلا طالعا جبلا "أو نفيا" نحو ما ضارب زيد عمرا ، أو "مسندا" لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ نحو زيد مكرم عمرا وإن زيدا مكرم عمرا. و ذهب الكوفيون و الأخفش[1] إلى أنه لا يشترط في عمله الاعتماد على شيء مما تقدم ، فأجازوا إعماله من غير اعتماد نحو قولك : ضاربٌ زيداً عندنا.

الرابع : أن يكون بمعنى بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه إنما عمل حملا على المضارع فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل خلافا للكسائي ولا حجة له في نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾[2] ، فإنه على حكاية الحال. والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ما قبله وهو ونقلبهم ولم يقل: وقلبناهم.

حذف "من" والمفضول

إذا كان أفعل التفضيل مجردا من "أل" والإضافة، فيجب له حكمان:

أحدهما" في نفسه، وهو "أن يكون مفردا مذكرا دائما"، ولو كان مسندا إلى مؤنث أو مثنى أو مجموع نحو قولك: زيد أفضل من عمرو، وهند أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو، والهندان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، والهندات أفضل من عمرو، ونحو قوله تعالى: ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا ﴾[3] ونحو" قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا

(١) - رأي الأخفش في شر الكافية للرضي ٣/ ٤١٧ و شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٤ و المساعد ٢/ ١٩٤ و ارتشاف الضرب ص٢٢٧١

(٢) - الكهف: آية ١٨

(٣) - يوسف آية ٨

وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [1] فأفرد في الآية الأولى مع الاثنين، وفي الآية الثانية مع الجماعة.

و" الحكم "الثاني" فيما بعد "أفعل" "أن يؤتى بعده بـ"من" جارة للمفضول"

وقد تحذف "من" مع مجرورها" وحذفه يكون بعد تمام الكلام اختصارا لعلم السامع للعلم بها "نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴾ [2] أي: من الحياة الدنيا. "وقد جاء الإثبات والحذف في قوله تعالى: ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [3] أي: منك

وأكثر ما تحذف "من"" مع المفضول إذا كان "أفعل" خبرا" في الحال، أو في الأصل، فيشمل خبر المبتدأ وخبر "كان" و"إن" وثاني مفعولي "ظن" وثالث مفاعيل "أعلم" نحو: زيد أفضل، وكان زيد أفضل، وإن زيدا أفضل، وظننت زيدا أفضل، وأعلمت زيدا عمرا أفضل. و يقل الحذف إذا كان" أفعل "حالا، كقوله[4]:

دنوتِ وقد خِلناكِ كالبدر أجملا ... فظل فؤادي في هواك مضلّلا

فـ "أجمل" حال من تاء المخاطبة في "دنوت"، وكالبدر مفعول ثان لـ: خلناك، "أي: "دنوت أجمل من البدر" وقد خلناك مثله".

(١) – التوبة آية ٢٤

(٢) – الأعلى آية ١٧

(٣) – الكهف آية ٣٤

(٤) – البيت من الطويل ، و هو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٩٠ ، و شرح الأشموني ١/ ٣٨٥، و التصريح ٢/ ١٠٣، و شرح ابن عقيل ص ٤٦٣، و المقاصد النحوية ٤/ ٥٠ .

الشاهد قوله "أجملا" يريد: أجمل منه ، فحذف " من " مع المفضول عليه.

أو إذا كان أفعل "صفة، كقوله[1]:

تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي ... غَدًا بِجَنْبَيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ

فـ"أجدر" صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على "تروحي" "أي: تروحي وائتي مكانا أجدر من غيره، بأن تقيلي فيه غدا[2]

هذا كله مسموع. و أجاز البصريون الحذف مع الفاعل نحو: جاءني أفضل، و مع اسم إن نحو: إن أفضل زيدٍ، و منع الرماني[3] الحذف إلا مع الخبر، و قال الكوفيون تسقط (من) من أفعل و هو خبر، و الاختيار في الصفة ظهور (من) ، و يجوز الحذف على قبح، و لا يجو عندهم: جاءني أفضل و لا إنَ أفضلَ زيد[4].

(١) – البيت من الرجز لأحيحة بن الجلاح في التصريح ٢/ ١٠٣، و المقاصد النحوية ٤/ ٣٦، و بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٩١،٣٩٠ و خزانة الأدب ٥/ ٥٧ و شرح الأشموني ٢/ ٣٨٥.

قوله: "أي: تروّحي وأتى مكانًا إلخ" هذا التقدير إنما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للناقة. وتروّحي بمعنى سيري في الرواح أي: العشي ولا يناسب ما قاله آخر وصوّبه العيني من أن الخطاب لصغار النخيل. وتروّحي من تروح النبت إذا طال. وأجدر على تقدير وخذي مكانًا أجدر. وقوله بأن تقيلي فيه أي: تمكثي فيه وقت الظهيرة. وعلى أن الخطاب لصغار النخيل تكون القيلولة كناية عن نموها وزهوتها كما في العيني، بجنبي بارد ظليل أي: في مكان بارد ذي ظل. حاشية الصبان ٣/ ٦٦، ٦٧

(٢) – ينظر الكتاب ٢/ ٣٢، ٣٣ و الأصول في النحو٢/ ٣٠ ، و شرح الكافية الشافية٢/ ١١٣٣ ، و شرح التسهيل لابن مالك٢ / ٥٥ ، و التصريح ٢/ ٩٨ .

(٣) – المساعد ٢/ ١٧٢، و التذييل ١٠/ ٢٦٢

(٤) – ارتشاف الضرب ص ٢٣٣٠

المبحث الخامس: الحـروف

الحروف جمع حرف و الحرف لغة: الطرف و الجانب، و اصطلاحا: هو كلمة مكونة من حرف أو أكثر، غير مستقل بالفهم، و لم يدل على معنى في نفسه و لكنه يدل على معنى في غيره. و علامته أنه لا يقبل علامات الأسماء و لا علامات الأفعال. و الحروف كثيرة منها حروف الجر و حروف النصب و حروف الجزم[١]

لام كي

تتصل لام كي بالأفعال المستقبلة وينتصب الفعل بعدها عند البصريين بإضمار أن وعند الكوفيين اللام بنفسها ناصبة للفعل وهي في كلا المذهبيين متضمنة معنى كي وذلك قولك زرتك لتحسن إلي المعنى كي تحسن إلي وتقديره لأن تحسن إلي فالناصب للفعل أن المقدرة بعد اللام وهذه اللام عند البصريين هي الخافضة للأسماء فتكون أن والفعل بتقدير مصدر مخفوض باللام كقولك: جئتك لتحسن إلي أي للإحسان إلي هكذا تقديره عندهم واستدلوا على صحة هذا المذهب بأن حرفا واحدا لا يكون خافضا للاسم ناصبا للفعل فجميع الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة سوى أن ولن وإذن إنما تنصبها بإضمار أن والكوفيون يرون أن هذه الحروف أنفسها ناصبة للأفعال ، ولام كي نحو قول الله عز وجل: ﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْآخِرَةِ لِيَسُۥٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا۟ مَا عَلَوْا۟ تَتْبِيرًا ﴾[٢] . ونحو قول الفرزدق[٣]:

---

(١) – معجم المصطلحات النحوية و الصرفية د. مروان عطية ص ١٦٣

(٢) – الإسراء آية ٧

(٣) – البيتان من الطويل في ديوانه ص ٣٨٥ ، و كتاب اللامات ص ١٤. اللغة : أَيْدُهُ : قوته و جبروته ، زمانة : المرض

دَعَوتُ الذي سَوَّى السمواتِ أَيْدُهُ ... ولله أَدْنَى من وريدي وأَلْطَفُ

لِيَشْغَلَ عنِّي بعلَها بِزَمَانَةٍ ... فتُذْهِلَهُ عني وعنها فَنَسْعَفُ

يريد دعوت ربي لكي يشغل بعلها بزمانة وإنما تجيء هذه اللام مبينة سبب الفعل الذي قبلها(١). و هذه اللام لا يكون ما قبلها إلا كلاما قائما بنفسه(٢).

لام التبيين

لام التبيين تلحق بعد المصادر المنصوبة بأفعال مخزولة مضمرة لتبين من المدعو له بها وذلك قولك سقيا ورعيا ورحبا ونعمة ومسرة وخيبة ودفرا وسحقا وبعدا قال : سيبويه كل هذا منصوب على إضمار الفعل المختزل استغناء عنه بها(٣). ثم نقول في تفسير ذلك تأويله سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وخيبه خيبة وما أشبه ذلك وإنما اختزل الفعل لأنهم جعلوا المصدر بدلا منه ثم تلحق لام التبيين فيقال سقيا لزيد ورعيا له وتبا لعمرو ونكرا له وجوعا له ونوعا لأنه لولا هذه اللام لم يعلم من المدعو له بشيء من هذا أو المدعو عليه ، ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿ فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ (٤) وربما جاءت مصادر لا تكاد تستعمل أفعالها إلا أن تأويلها هذا التأويل كما قال ابن ميادة(٥):

---

(١) – كتاب اللامات للزجاجي ص ١٤

(٢) – رصف المباني ص ٣٠٠

(٣) – الكتاب ١/ ٣١١، ٣١٥

(٤) – الملك آية١١

(٥) – البيت من الطويل في ديوانه ص ١٣٥، و الكتاب ١/ ٣١١ و أساس البلاغة ص ٣٢(بهر) و إصلاح المنطق ص ١٣٠ ، و الأغاني ٢/ ٢٣٧ و الإنصاف ١/ ٢٤١وتفاقد قومي: يريد فقد بعضهم بعضًا، وقد اختلف أهل اللغة في تفسر قوله "بهرا" فقال قوم: أراد خيبة لهم، وقيل: أراد تعسا لهم، وقيل: معناه غلبة لهم وقهرًا، أي غلبوا وقهروا، قال الأعلم: "يقول: فقد بعض قومي بعضًا حيث لم يعينوني على جارية شغفت

تَفَاقَدَ قَوْمِي إذ يبيعون مُهْجَتِي ... بِجَارِيَة، بَهْرًا لهم بَعْدَهَا بَهْرًا

فإن ما أدخل اللام في قوله بهرا لهم للتبيين ومعنى بهرا تعسا لهم كذلك يقول بعض أهل اللغة ، وقال بعضهم معنى بهرا لهم غلبة لهم وقهرا لهم كأنه دعا عليهم بالغلبة قالوا ، ومن ذلك قولهم بهر القمر الكواكب إذا قوي ضوؤه فغلب ضوء الكواكب ، وقد تستعمل بهرا لفلان بمعنى التعجب كما ، قال الشاعر(١):

ثمَّ قالوا تُحِبُّها قلتُ بَهْراً ... عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرابِ

إنما معناه عجبا لهم وربما تركت العرب إظهار هذه اللام إذا علم الداعي أنه قد علم المعنى بدعائه وعلى ذلك جاء هذا البيت وربما جيء بها توكيدا وإن كان العلم محيطا بأن المخاطب قد عرف المقصود بالدعاء و يرى سيبويه(٢) أن مجرى هذه اللام في التبيين هاهنا كمجرى الباء في بك التي تقع بعد قولك مرحبا بك لأنها تكون للبيان هناك بمنزلة اللام هاهنا فهما تجريان في التبيين مجرى واحدا، وقد تستعمل أسماء في الدعاء ليست بمصادر فتجري هذا المجرى في النصب وإلزام اللام تبيينا كقولهم ويلا لزيد وتربا له وجندلا وما أشبه ذلك فاللام للتبيين لا بد منها إلا أن تترك لعلم المخاطب قال جرير(٣):

بحبها، وعرضوني لتلف مهجتي حبًّا لها، فغلبوا غلبة، وقهرهم العدو قهرًا، وقوله بعدها: أي بعد هذه الفعلة.

(١) – البيت من الخفيف، و هو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٣١ ،و الكتاب١/ ٣١١و الأغاني١/ ٨٧، ١٤٨ ، و الخصائص٢/ ٢٨١ ، و شرح أبيات سيبويه١/ ٢٦٧ ، و شرح شواهد المغني ص ٣٩ ، و شرح المفصل ١/ ١٢١، و كتاب اللامات ص ١٢٤

(٢) – الكتاب ١/ ٣١٢، ٣١٣

(٣) – البيت من الطويل في ديوانه ص ٥٩٦، و الكتاب ١/ ٣٣٣ و شرح أبيات سيبويه ١/ ١٥١، ٢٣٠ ، و شرح المفصل ١/ ١٢١ ، و بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٢٠.

كَسَا اللؤم تيماً خضرة في جلودها ... فَوْيلاً لتيمٍ من سرَابِيلها الخُضْرِ

وأما قول الشاعر[1]:

واها لريا ثم واها واها ... هي المنى لو أننا نلقاها

فإن اللام للتبيين ومعنى هذا الكلام التعجب والتمني إلا أنه ليس بمصدر صحيح لأنه لو كان على لفظ الفعل لكان ينطق بفعله وما كان من هذه الأسماء سوى المصادر فالرفع فيها جائز وتصير اللام لام الخبر التي تقع للاستحقاق، وذلك كقولك ويح لزيد وويل له يرفع بالابتداء والخبر والمعنى فيه معنى الدعاء. ومعناه ثبت هذا لهم واستحقوه قال الله جل وعز ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [2] وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [3]، وقد روي بيت جرير بالرفع فويل لتيم[4].

و تنقسم لام التبيين ثلاثة أقسام :

إحداها : ما تبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور وضابطها أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمين حبا أو بغضا تقول ما أحبني وما أبغضني فإن قلت لفلان فأنت فاعل

و في البيت شاهدان: أولهما نصب " ويلا" و الأكثر رفعه بالابتداء، و ثانيهما: مجيء اللام بعد الدعاء للتبيين، و ذلك في قوله: " لتيم"

(١) – الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٨،وله أو لأبي النجم في القواصد النحوية ١ / ١٣٣ ، وشرح المفصل ٤ / ٧٢ ، ولسان العرب ١٣ / ٥٦٣ (ويه) ١٤ / ٣٤٥ (روى) ، وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٧ / ٤٥٥ ، وبلا نسبة في شرح الآشموني ، ٢ / ٤٨٦ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٨٦ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٩٦٧ ، وشرح قطر الندى ص ٢٥٧ ، واللامات ص ١٢٥ ، ومجالس ثعلب ص ٢٧٥ ، ومغني اللبيب ٢ / ٣٦٩ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٣١١.

(٢) – المطففين آية ١

(٣) – المرسلات آية ١٥

(٤) – كتاب اللامات للزجاجي ص ٣١

الحب والبغض وهو مفعولهما وإن قلت إلى فلان فالأمر بالعكس[1]

الثاني والثالث : ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ومصحوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها أو معلوم لكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف.

مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين لأنهما متعديان ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية إن قدر أنه المصدر أو بالتزام الحذف إن قدر أنه الفعل لأن لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جدعا إياه؛ لأنه لولا هذه اللام لم يعلم من المدعو له بشيء من هذا أو المدعو عليه[2].

وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل:" اللام في سقيا له و شبهه متعلقة بالمصدر وهي للتبيين" [3] . وفي هذا تهافت لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون بها أنها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين[4].

ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد وويحا له فإنهما في معنى خسر وهلك فإن رفعتهما بالابتداء فاللام ومجرورها خبر ومحلهما الرفع ولا تبيين لعدم تمام الكلام. و شرط لام التبيين أن تكون بعد تمام الكلام؛ لأنها متعلقة بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف و الجملة مستأنفة فلا يتأتى وقوع اللام في جملة مستأنفة إلا إذا تم الكلام بدونها[5]

فإن قلت تبا له وويح فنصبت الأول ورفعت الثاني لم يجز لتخالف الدليل والمدلول عليه إذ

---

(١) – شرح الكافية الشافية ص١١٤٤ و مغني اللبيب ٣ / ٢٠٦

(٢) – اللامات ص ١٣٠ ، ١٣١ و مغني اللبيب ٣/ ٢٠٨

(٣) – شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢١

(٤) – مغني اللبيب ٣/ ٢١٠

(٥) – حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/ ٣٨

اللام في الأول للتبيين واللام المحذوفة لغيره[1]

تقديم معمول معمول " أن " المصدرية عليها

" أن " المصدرية هي " أن " الخفيفة الناصبة للفعل، والفعل بعدها أيضا صلة لها وتوصل بالفعل المتصرف ماضيا مثل: عجبت من أن قام زيد، ومضارعا نحو: عجبت من أن يقوم زيد، وأمرا نحو: أشرت إليه بأن قم. وإنما عملت " أن " المصدرية لاختصاصها بالفعل وإنما نصبت لأنها أشبهت " أنَّ " العاملة في الأسماء من أربعة أوجه:

أحدها: أن لفظها قريب من لفظها وإذا خففت صارت مثلها في اللفظ.

الثاني : أنها وما عملت فيه مصدر مثل أنَّ الثقيلة.

والثالث: أن لها ولما عملت فيه موضعا من الإعراب كالثقيلة.

والرابع : أن كل واحدة منهما تدخل على جملة[2] .

وتقع" أن " المصدرية في موضعين:

أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع على الابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾[3]

الثاني: بعد لفظ دال على معنى اليقين، فتكون في موضع رفع على الفاعلية، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ ﴾[4]، وفي موضع نصب على المفعولية في نحو قوله

(١) - مغني اللبيب٣/ ٢٠٦ - ٢١٥

(٢) - اللمع ١/ ١٩٤ ، و اللباب في علل الإعراب و البناء ٢/ ٣٠ ، و شرح ابن عقيل ١/ ١٣٠

(٣) - البقرة آية ١٨٤

(٤) - الحديد آية ١٦

تعالى: ﴿ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ [1]، وفي موضع جر نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ ﴾ [2] ، ومحتملة لهما نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾ [3]أصله: في أن يغفر لي، فحذفت "في" فنصب ما بعدها، أو أبقي على جره[4].

و لا يتقدم معمول معمول أن المصدرية عليها فلا يجوز أن يقال في نحوك يعجبني أن تشرب العسل: يعجبني العسل أن تشربَ لأنها موصول حرفي ومعمولها صلة لها ومعموله من تمام الصلة فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها هذا مذهب البصريين وجوز الفراء[5] تقديمه محتجا بقول الشاعر [6] :

رَبَّيْتُهُ حتّى إذا تَمَعْددا ... كانَ جزائي بالعَصا أنْ أُجْلَدا

فقوله (بالعصا) متعلق بـــ (أجلد) وأجيب بندوره أو تأويله على تقدير متعلق دل عليه

(١) – الكهف آية ٧٩

(٢) – البقرة آية ٢٥٤

(٣) – الشعراء آية ٨٢

(٤) – التصريح ٢/ ٣٦٢

(٥) – ينظر رأي الفراء في توضيح المقاصد ٣/ ١٢٣٦ و شرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/ ٤١٦، و شرح التسهيل لناظر الجيش ٨/ ٤١٢٩

(٦) – الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٨١، و المحتسب ٢/ ٣١٠ ، و خزانة الأدب٨/ ٤٢٩، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، و الدرر ١/ ٢٩٢ ، ٢/ ٥٠ ، و بلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ١٥١، و شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٣٦ ، و المنصف ١/ ١٢٩ و اللامات ص ٥٩

الشاهد قوله: "بالعَصا أنْ أُجْلَدا" حيث تقدم معمول الصلة على الموصول فإن قوله "بالعصا" متعلق بقوله "أجلدا" وهو معمول لأن المصدرية

المذكور[1].وذلك أن معناه: كان جزائي أن أجلد بالعصا، فإن قدّمه على هذا التقدير فخطأ؛ لأن الباء في صلة أَنْ، ومحال تقديم شيء من الصلة على الموصول، ولكنه جعل الباء تبيينا. ونظيره قول الشاعر[2]:

تقول وصكت صدرها بيمينها ... أبعليَ هذا بالرحى المتقاعسُ

معناه: المتقاعس بالرحى، ولكن الباء إذا قُدِّمت فهي تبيين، ولو كانت من الصلة لما جاز تقديمها على الألف واللام من المتقاعس، ولكنها تفيد ما تفيد إذا كانت في الصلة. و نظيره أيضا قول الشاعر[3]:

وإني امرؤ من عصبة خندفية ... أبت للأعادي أن تذل رقابها

معناه: أبت أن تذل رقابها للأعادي. فلو كانت اللام من الصلة لما جاز البيت لبطلان جواز تقدم الصلة أو شيء منها على الموصول. وقال الله تعالى: وهو أصدق قيلا: ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ

(١) – ينظر التسهيل لابن مالك ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ و همع الهوامع ٢/ ٣٦٢

(٢) – البيت من الطويل، و هو لهذلول بن كعب العنبري في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦٩٦ ، و بلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٤٥ والمنصف ١/ ١٣٠ و اللامات ص ٥٨خزانة الأدب ٨/ ٤٣٠ و الدرر١/ ٢٩٣ . الشاهد قوله " المتقاعس و فيه تأويلان: أحدهما أن تكون الألف واللام في المتقاعس للتعريف لا بمعنى الذي فجاز تقديم بالرحى عليه والآخر أن يكونا بتأويل الذي ويكون بالرحى تبيينا كأنه قال: أبعلي هذا المتقاعس وتمت صلة الذي فجعل بالرحى تبيينا فجاز تقديمه

(٣) – البيت من الطويل و هو لعمارة في المقتضب ٤/ ١٩٩، و بلا نسبة في المنصف ١/ ١٣٠ و الإنصاف ٢/ ٥٩٦، الشاهد فيه قوله:" أبت للأعادي أن تذل رقابها"فإن ظاهره أن الجار و المجرور " للأعادي" متعلق بقوله " تذل " المتأخر عنه المعمول لـــــ " أن " المصدرية ، فيكون معمول صلة " أن " المصدرية قد تقدم على " أن " ، وهذا لا يجوز عند جمهور النحاة ، لذلك جعلوا الجار والمجرور متعلقا بفعل محذوف يقدر قبله ، ويكون الفعل المذكور تفسيرا وبيانا لذلك المحذوف ، وأصل الكلام : أبت أن تذل رقابها للأعادي ، أن تذل رقابها.

ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[1]، معناه: من الزاهدين فيه. ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾[2]، معناه: من القالين لعملكم، ﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾ [3] معناه: من الناصحين لكما. ولكنه لما قدمه جعله تبيينا وأخرجه عن الصلة.

ومعنى التبيين: أن تعلقه بما يدل عليه معنى الكلام ولا تقدره في الصلة؛ لأن معنى "كان جزائي بالعصا أن أجلدا": جلدي بالعصا. ومعنى "أبت للأعادي أن تذل رقابها" لا تذل رقابها للأعادي. وكذلك الباقي كله لا يمتنع أن تقدر فيه مثل هذا التقدير. فإذا فعلت هذا، سَلِمَ لك اللفظ والمعنى، ولم تقدم شيئا عن موضعه الذي هو أخص به، ولا يجوز زواله عنه. وليس يمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفا لتقدير الإعراب، ألا ترى أن معنى قولهم: "أهلَكَ والليلَ": الحُقْ بأهلك قبل الليل، وإنما تقديره في الإعراب: الحق أهلك وسابق الليل. وكذلك أيضا يكون معنى الكلام: "كان جزائي أن أجلد بالعصا"، وتقديره في الإعراب غير ذلك[4].

ويقول الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد: لقد أصل النحاة قاعدة أن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، واستنبطوا لهذه القاعدة علة حاصلها أن الصلة تكملة وتمام للموصول، وهما في قوة الكلمة الواحدة، وأن المعمول من تكملة العامل، وتقديم المعمول كتقديم عجز الكلمة على صدرها، ولما كان تقديم عجز الكلمة على صدرها غير جائز كان تقديم ما هو بمنزلة عجز الكلمة على ما هو بمنزلة صدرها غير جائز أيضًا، فيكون تقديم معمول الصلة على الموصول غير جائز، وفاتهم أن النص مقدم على القياس وعلى التعليل، وأن تقدير شيء وفي

(١) - يوسف آية ٢٠

(٢) - الشعراء آية ١٦٨

(٣) - الأعراف آية ٢١

(٤) - المنصف لابن جني ١/ ١٣١

مجلة كلية الدراسات الإسلامية

الكلام ما يغني عنه مما لا يصح ارتكابه ولا اللجوء إليه، ثم إنهم يقولون دائما: إن الجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، فهلا اعتذروا عن تقدم معمول الفعل المعمول لأن المصدرية في هذا البيت بأن هذا المعمول جار ومجرور، وأن الجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، ولكننا نعتقد أن البصريين لما رأوا معمول الفعل المنصوب بعد لام الجحود في قول الشاعر(١):

لقد عَذَلَتْنِي أُمُّ عمرو، ولم أكن ... مَقَالَتَهَا ما كنتُ حيّا لأَسْمَعَا

مفعولا صريحا وليس جارا ومجرورًا، وأن حجة الكوفيين قائمة به، لما رأوا ذلك تغاضوا عن كون المعمول في هذا البيت جارا ومجرورًا وساقوا الكلام مساقًا واحدًا، و لا ينبغي مع كثرة الشواهد التي تثبت في مسألة من المسائل أن نعرض عن الشواهد ثم نتمسك بالتعليل؛ لأن هذا عدول عن النص إلى القياس، وذلك لا يجوز(٢).

---

(١) – البيت من الطويل ، و هو بلا نسبة في شرح المفصل / ٢٩ ، و الإنصاف ٢/ ٥٩٣ ، و خزانة الأدب ٨/ ٥٧٨ ، و التصريح ٢/ ٢٣٦

الشاهد في البيت قوله " مَقَالَتَهَا" فقد وردت الرواية بنصب هذه الكلمة، وقد اتفق الفريقان الكوفيون والبصريون على ثبوت الرواية، ولكنهم اختلفوا في تخريجها، فقال الكوفيون: مقالتها مفعول به تقدم على عامله وهو الفعل المضارع المقترن بلام الجحود الذي هو قوله "لأسمعا" وجوزوا أن يتقدم معمول المضارع المنصوب بلام الجحود على اللام، وقال البصريون: لا يجوز أن يتقدم معمول المضارع المقرون بلام الجحود عليه، وزعموا أن قول الشاعر "مقالتها" مفعول به لفعل مضارع محذوف يدل عليه هذا الفعل المذكور، وأصل الكلام: ولم أكن أسمع مقالتها، ثم يبين هذا الفعل المحذوف الذي أضمره بقوله "لأسمعا" والسر في هذا الخلاف أن الكوفيين يقولون: الناصب للمضارع هو اللام التي للجحود، والبصريون يقولون: الناصب له هو أن المصدرية مضمرة بعد اللام، والمضارع صلة لأن المصدرية، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول.

(٢) – ينظر الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محي الدين بهامش الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٥٩٣ ، ٥٩٤، ٥٩٧

و الراجح عندي أنه لا يجوز تقديم معمول معمول أن المصدرية إذا كان غير جار و مجرور، فإن كان جارا و مجرورا جاز تقديمه لكثرة الشواهد على ذلك، و لأنهم يتوسعون في الظرف و الجار و المجرور ما لا يتوسعون في غيرهما.

أن المفسرة

أن المفسرة: هي التي يحسن في موضعها " أي " وعن الكوفيين [١] إنكار أن التفسيرية البتة وهي عندهم الناصبة للفعل قال أبو حيان وليس ذلك بصحيح لأنها غير مفتقرة إلى ما قبلها ولا يصح أن تكون المصدرية إلا بتأويلات بعيدة[٢] و أثبته البصريون وعلامتها أن تقع بعد جملة، فيها معنى القول، دون حروفه. نحو قوله تعَالَى: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا ﴾[٣] وعقد سيبويه باباً في كتابه لهذا المعنى أسماه (هذا باب ما تكون فيه أن بمنزلة أي) يقول: وذلك قوله عز وجل ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ﴾[٤] زعم الخليل أنه بمنزلة" أي" ؛" لأنك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن امشوا ، فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي ، ومثل ذلك : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾ [5] وهذا تفسير الخليل . ومثل هذا في القرآن كثير [٦] . و رجح ابن هشام مذهب

(١) – ينظر رأي الكوفيين في البحر المحيط ١ / ١١٨، ٣٩٩، و ٥/ ١٢٢ ، و الجنى الداني ص ٢٢١ ، و همع الهوامع ٤ / ١٤٦

(٢) – ارتشاف الضرب ٢/ ١٦٩٢

(٣) – المؤمنون آية ٢٧

(٤) – ص آية ٦

(5) – المائدة آية ١١٧

(٦) – الكتاب ٣/ ١٦٢

الكوفيين بقوله: و هو عندي متجه؛ لأنه إذا قيل كتبت إليه أن قم لم يكن قم نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد أي ذهب ولهذا لو جئت بـ أي مكان أن في المثال لم تجده مقبولا في الطبع[1]. و أجاب الدماميني بأن هذا ممنوع ، و لو سلم فلا مدخل للطبع في الأحكام النحوية ، لا ردا و لا قبولا[2].و لا يلزم من كون كلمة بمعنى كلمة أخرى مساواتها لها في جميع الأحكام و أن تحل محلها في كل مثال.

ولها عند مثبتها شروط[3]:

أحدها: أن تسبق بجملة فلا تقع إلا بعد كلام تام ؛ لأنها تفسير و التفسير لا يكون إلا بعد تمام الكلام[4] . فلذلك غلط من جعل منه قوله تعالى ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[5] حيث لم تقع " أن " بعد كلام تام. فلو كان الذي قبلها غير جملة حكم عليها بأنها مصدرية لا مفسرة نحو: "إشارتي إليه أن اصبر".

فـ"أن" هنا مصدرية لعدم تمام ما قبلها، ويجوز كونها بعد التمام مصدرية.

والثاني: أن تتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا أن ذهبا بل يجب الإتيان بأي أو ترك حرف التفسير. فقد أجريت أن في التفسير مجرى أي لكن تفارقها في أنها لا تدخل على مفرد،

---

(١) – مغني اللبيب تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب ١ / ١٩٤

(٢) – شرح الدماميني على مغني اللبيب ص ٦٧

(٣) – ينظر هذه الشروط في المقتضب ١/ ١٤٢ ، و الأمالي الشجرية ١/ ٣ ، و الأزهية ص ٦٣ ، و إعراب القرآن للزجاج ص ٧٩٥ ، و شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٤٠ ، و رصف المباني ص ١٩٦ ، و مغني اللبيب تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب ١ / ١٩٤ .

(٤) – اصلاح الخلل ص ٣٧٤ و مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن الخطيب الموزعي المتوفى سنة ٨٢٥ تحقيق د. عائض العمري . ص ١٧٨

(٥) – يونس آية ١٠

لا يقال مررت برجل أن صالح ،وكأنهم أبقوا عليها ما كان لها من الجملة وهي في هذا غير مختصة بالفعل بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت إليه أن افعل وأرسل إليه أن ما أنت وهذا[١]. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا ﴾[٢]

والثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول ومن ذلك قوله عز وجل ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡ ﴾ إذ ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء. و في تقدير الآية وجهان:

أحدهما: انطلَقوا فقالوا ، قال بعضهم لبعض: امشوا و اصبروا ، و ذلك أنهم انصرفوا من مجلس دعاهم فيه النبي صلى الله عليه و سلم إلى توحيد الله عز وجل و ذِكره و ترك الآلهة دونه، و صار: انطلق الملأ، لما أضمر القول بعده لمعنى فعل يتضمن معنى القول نحو " كتبت " و أشباهه.

والوجه الآخر: أن يكون " انطلقوا " بمعنى تكلموا، كما يقال: انطلق زيد في الحديث. كأن خروجه عن السكون إلى الكلام هو الانطلاق. و يقال في " أن امشوا " أي اكثروا و انموا، و ليس المشي ههنا قطع الأماكن بل المعنى هو الذهاب في الكلام...[٣]

و ذهب الزمخشري إلى أن " أن " تفسيرية و أن المراد بالانطلاق: الاندفاع في القول، و أنهم قالوا: امشوا، أي اكثروا و انموا، من مشت المرأة إذا كثرت ولادتها، و منه الماشية للتفائل...[٤] و عند الفراء: " أن" مصدرية قال: " انطلقوا بهذا القول، فـ " أن " في موضع

(١) - الكتاب ١/ ٤٨٠

(٢) - الأعراف آية ٤٣

(٣) - ينظر إعراب القرآن للزجاج ٧٩٥ ، و البحر المحيط ٧/ ٣٨٥.

-(٤) الكشاف ٣/ ٤

نصب لفقدها الخافض، كأنك قلت: اطلقوا مشيا و مضيا على دينكم[١]

وزعم الزمخشري و غيره كأبي حيان و العكبري[٢] أن التي في قوله تعالى ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ ﴾[٣] مفسرة. ورده أبو عبد الله الرازي بأن قبله { وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ} والوحي هنا إلهام باتفاق وليس في الإلهام معنى القول قال وإنما هي مصدرية أي باتخاذ الجبال بيوتا[٤]

والرابع ألا يكون في الجملة السابقة أحرف القول فلا يقال: قلت: له أن افعل، فلا تقع بعد صريح القول، خلافا لبعضهم. كأبي البقاء العكبري حيث قال في إعراب قوله تعالى : ﴿ وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾[٥] وقيل: أن بمعنى؛ أي: وهو بعيد؛ لأن الواو تمنع من ذلك، والمعنى يفسد ذلك؛ لأن «أن» التفسيرية ينبغي أن يسبقها قول يفسر بها[٦]. و ذهب ابن عصفور إلى أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول[٧]، وذكر الزمخشري في قوله تعالى ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾[8] أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر أي ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله وهو حسن[٩] وعلى هذا فيقال في هذا

---

(١) – معاني الفراء ٢ / ٣٩٩

(٢) – الكشاف ٢/ ٢٠٩ ، و البحر المحيط ٥/ ٥١١ ، و التبيان ص ٨٠٢ .

(٣) – النحل آية ٦٨

(٤) – مفاتيح الغيب ٢٠/ ٧٢

(٥) – المائدة آية ٤٩

(٦) – التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٤٢

(٧) – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٧٣

(8) – المائدة آية ١١٧

(٩) – الكشاف ١/ ٤٩٢

الضابط ألا يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤول بغيره. و رد أبو حيان رأي الزمخشري من كون " أن " مفسرة؛ لأنها جاءت بعد "إلا" و كل ما جاء بعد " إلا" المستثنى بها له موضع من الإعراب و "أن" التفسيرية لا محل لها من الإعراب[1]. و ذهب العكبري إلى أنها مصدرية، و لا يجوز أن تكون مفسرة؛ لأن القول قد صرح به[2]

ولا يجوز في الآية أن تكون مفسرة لأمرتني لأنه لا يصح أن يكون {اعبدوا الله ربي وربكم} مقولا لله تعالى فلا يصح أن يكون تفسيرا لأمره لأن المفسر عين تفسيره. ولا أن تكون مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به[3]، ولا بدلا من ما[4]. أما الأول فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة .

وأما الثاني فلأن العبادة لا يعمل فيها فعل القول نعم إن أول القول بالأمر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز ولكنه قد فاته هذا الوجه هنا فأطلق المنع

فإن قيل لعل امتناعه من إجازته لأن أمر لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلا فكذا ما أول به

قلنا هذا لازم له على توجيهه التفسيرية ويصح أن يقدر بدلا من الهاء في به ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظنا منه أن المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد والعائد موجود حسا فلا مانع [5].

(١) - البحر المحيط ٤/ ٦١

(٢) - التبيان ١/ ٤٧٦

(٣) - ذهب إلى هذا الزمخشري في الكشاف ١/ ٤٩٣

(٤) - أجازه مكي بن أبي طالب في المشكل ١/ ٢٥٤

(٥) - مغني اللبيب ١/ ٢٠٣، ٢٠٤

ومنهم من يمنع في الصريح ويجيز في المضمر كقولك كتبت إليه أن قم[1].

والخامس ألا يدخل عليها جار فلو قلت: كتبت إليه بأن افعل. كانت مصدرية. لأن الباء هنا متعلقة بالفعل وإذا كانت متعلقة به صارت من جملته، والتفسير إنما يكون بجملة غير الأولى.

فلا يجوز أن تتعلق " أن " التفسيرية بالأول لفظا فلا تكون معمولة ولا مبنية على غيرها ولذلك لم تكن تفسيرية في قوله تعالى: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[2] ؛ لأنها واقعة خبرا للمبتدأ ، ولا في قولهم كتبت إليه بأن قم لأنها معمولة لحرف الجر فإن لم تأت بحرف الجر جاز فيها الوجهان.

وإذا ولي أن الصالحة للتفسير مضارع معه " لا "، نحو: أشرت إليه أن لا تفعل. جاز رفعه، وجزمه، ونصبه. فرفعه على جعل أن مفسرة، ولا نافية. وجزمه على جعل لا ناهية. ونصبه على جعل أن مصدرية، ولا نافية. وإن كان المضارع مثبتا جاز رفعه ونصبه، بالاعتبارين [3].

(١) – همع الهوامع ٢/ ٤٠٩

(٢) – يونس آية ١٠

(٣) – الجنى الداني ص ٢٢١

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، أحمده على نعمه، وأشكره على مزيد فضله وكرمه، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد النبي الأمي، أكرم من بعث للعباد، وأفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه الكرام.

وبعـــــــد

فهذه كانت دراسة لتمام الكلام وأثره في بناء الأحكام عند النحاة، أدعو الله عز وجل يجعلها خالصة لوجهه سبحانه وأن تحظى بالقبول والرضا لدى القارئ. وقد أثمر هذا البحث عددا من النتائج أهمها:

١ -إن تقييد النحويين أحكامهم بتمام الكلام يكشف عن الدقة والفهم في صياغة تلك الأحكام.

٢ -إن تقييد الأحكام النحوية بتمام الكلام كان الهدف منه سلامة المعنى من الغموض واللبس.

٣ -إن العلماء عند صياغتهم للأحكام النحوية وضعوا نصب أعينهم مراعاة الفصيح من الكلام.

٤ -استعمل العلماء الحكم النحوي فيما يلزم من الأمور التي لا يجوز أن تتخلف أو تتأخر، مثل رفع الفاعل وتأخره.

٥ -تتميز الأحكام عن الشروط بكونها لازمة الوجود بمجموعها حتى يتكون بها الأمر، ولا يوجد فيها خلاف بين العلماء. أما الشروط فإنها قابلة للنقص أو

للـنقض بحسـب الآراء والمـذاهب، مثـل اشـتراط المصـدرية في المفعـول لأجلـه، فبعض النحاة نقض هذا الشرط وأجاز مجيئه غير مصدر.

٦ -أثبت البحث رجحان القول بترادف الجملة والكلام فالجملة هي الكلام المفيد، وخروج بعض الجمل عن الإفادة كجملة الشرط وجملة الصلة فإنما هو من أجل أداة الشرط أو الاسم الموصول وليس لذات الجملة. ثم إن من قال بالتغاير بين الجملة والكلام عرف الجملة بـ ما وُجِد فيها التركيب الإسنادي أفاد أم لم يُفد. ونسي أن التركيب لا يتأتى إلا في مبتدأ وخبر أو فعل فاعل فهما ركنا الجملة وبهما تحصل الفائدة، ومعنى هذا أن الجملة لا تكون إلا مفيدة وخروجها عن الإفادة في بعض الأحيان فلأمر طارئ عليها وليس لذاتها.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥ هـ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- أسرار العربية. تأليف / أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أسعيد الأنباري، تحقيق / محمد بهجة البيطار، مطبعة المجمع العلمي العربي بدمشق.
- الأشباه والنظائر في النحو، للشيخ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأصول فى النحو - لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ). ت د / عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة (بيروت) ط٤ ١٩٩٩ م .
- الإقليد في شرح المفصل، تأليف: تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الخجندي، تحقيق ودراسة: د/ محمود أحمد علي أبو كتة الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ ه- ٢٠٠٢ م.
- أمالي ابن الشجري، ت د / محمود الطناحي ، ط / مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٨٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري، ت ٥٧٧ هـ، تحقيق ودراسة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ت الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد،

ط/ المكتبة العصرية ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ت د/ موسى بناي العليلي ، ط / وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الدينية العراقية ، مطبعة العاني ، بغداد ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م

- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، طبع بعناية الشيخ زهير جعيد ، ط/ دار الفكر ، بيروت ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

- البسيط في شرح الجمل الزجاجي ٠ لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي المتوفي سنة ٥٩٩هـ – ٦٨٨م ٠، تحقيق ودراسة د / عياد بن عيد الثبيتي – دار الغرب الإسلامي بيروت – لبنان – الطبعة الأولي ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦ م

- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ط / المكتبة العصرية " بيروت " بدون تاريخ.

- تاج العروس من جواهر القاموس – لأبى فيض سعد الزَّبيدى (١٢٠٥ هـ). مكتبة الحياة بيروت.

- تاريخ بغداد ومدينة السلام. للحافظ / أبي بكر أحمد بن على الخطيب البغدادي، مطبعة السعادة – بمصر (١٣٤٩ هـ – ١٩٣١ م) .

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبرى ، ت / عبد الرحمن السليمان العثيمين ، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ .

- التخمير شرح المفصل للقاسم بن حسين الخوارزمي، تحقيق د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

- التذييل و التكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، حققه أ.د / حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م .

- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي، دار الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، القاهرة.

- توضيح المقاصد والمسالك (شرح ألفية ابن مالك) للمرادي. شرح وتحقيق د / عبد الرحمن على سليمان، الطبعة الأولى، ط دار الفكر العربي (١٤١٢ هـ - ٢٠٠١ م)

- الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت د/ فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة والأستاذ / محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي ، ت د / حامد أحمد نيل ، ط/ مطبعة السعادة، القاهرة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها / تركي فرخان المصطفي، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١ هـ - ١٩٩٨ م

- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب . للشيخ / مصطفي محمد عرفه الدسوقي المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه / عبد السلام محمد أمين ، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م) .

- حاشية الصبان : شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، تحقيق /

طه عبد الرؤف سعد – المكتبة التوفيقية ٠

- خزانة الأدب و لب لسان العرب ، تأليف / عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م .

- الخصائص ٠ لأبي الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق محمد على النجار – المكتبة العلمية ٠

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ بن حجر ت/ محمد سيد جاد الحق ط/ مطبعة المدني "القاهرة" ١٣٨٠ – ١٩٦٦ .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي تحقيق د/عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية الكويت الطبعة الأولى .

- الرابط وَأَثَره في التراكيب في العربية للدكتور حمزة عبد الله النشرتي. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة: السنة السابعة عشرة العددان السابع والستون والثامن والستون رجب ـ ذو الحجة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م

- رصف المباني فى شرح حروف المعاني للمالقي ، ت د / أحمد محمد الخراط ، ط/ مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م .

- رصف المباني في شرح حروف المعاني٠ تأليف / الإمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفي سنة ٧٠٢ هـ ، تحقيق د / سعيد صالح مصطفي زعيمه – دار بن خلدون .

- سر صناعة الإعراب ٠ لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د/ حسن هنداوى – دار العلم بدمشق – الطبعة الثانية ١٤١٣هـ – ١٩٩٣ م ٠

- سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي ، تحقيق / مجموعة من الأساتذة ، طبعة مؤسسة

الرسالة بيروت – الطبعة الثانية (١٩٨٢ م) .

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك . تأليف / ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين ابن مالك ، تحقيق / محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م) .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

- شرح أبيات سيبويه ٠ لأبي سعيد السيرافي – دار المأمون للتراث – دمشق وبيروت ١٩٧٩ م ٠

- شرح التسهيل " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " ٠ لابن مالك، تحقيق / محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م ٠

- شرح التسهيل المسمي " تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد " لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش المتوفي سنة ٧٧٨هـ ، دراسة وتحقيق أ ٠ د/ محمد علي فاخر و آخرين ٠

- شرح التسهيل لابن مالك ، ت د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد البدوي المختون ، ط / دار هجر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٠ دراسة وتحقيق د / حسن بن محمد إبراهيم الحفظي ، الطبعة الأولي – ١٤١٤هـ – ١٩٩٣ م ٠

- شرح الكافية الشافية : تأليف الإمام / أبي عبدالله جمال الدين ابن مالك المتوفي سنة ٦٧٢ هـ ، تحقيق / علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م ٠

- شرح الكافية للرضى، ت د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م .

- شرح اللمع ٠ صنفه / ابن برهان العكبرى المتوفي سنة ٤٥٦هـ ، حققه د / فائز فارس – السلسلة التراثية – الطبعة الأولي – الكويت ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م

- شرح اللمع للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي المتوفى سنة ٥٤٣هـ ـ ت د/ إبراهيم بن محمد أبو عبادة، جامعة أم القرى ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

- شرح المفصل ٠ لابن يعيش، عالم الكتب – بيروت – مكتبة المتنبي – القاهرة ٠

- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تحقيق ودراسة من أول الكتاب، حتى باب المخاطبة، إعداد د / سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى ١٤١٩ هـ.

- شرح جمل الزجاجي٠ لأبى الحسن علي بن مؤمن بن علي ابن عصفور الإشبيلي المتوفي سنة ٦٦٩هـ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / فواز الشعار، إشراف الدكتور / إميل بديع يعقوب ٠

- شرح شذور الذهب للجوجرى ، ت د / نواف بن جزاء الحارثي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ .

- شرح عيون الإعراب لابن فضّال المجاشعي، ت د / عبد الفتاح سليم، ط / دار المعارف،

الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى . لابن هشام عبد الله جمال الدين بن يوسف، ومعه كتاب سبيل الهدي بتحقيق قطر الندى . تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى – الطبعة الحادية عشر (١٩٩٣ م) .

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٠ لأبي عبد الله محمد بن عيسي السلسيلي ، دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي – الطبعة الأولي ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ م ٠

- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للإمام عبد القاهر الجرجاني، شرح الشيخ خالد الأزهري، ت د / البدراوي زهران، ط دار المعارف، الطبعة الثانية.

- الكامل للمبرد، ت د/ محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧ م٠

- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٠ لعبد القاهر الجرجانى ، تحقيق د / كاظم بحر المرجان – منشورات وزارة الثقافة و الإعلام العراقية – دار الرشيد ١٩٨٢ م ٠

- الكتاب – كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان قنبر ، تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولي ٠

- الكشاف في وجوه التأويل عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل تأليف / أبي القاسم الزمخشري المتوفي سنة ٥٣٨ هـ ، رتبه وضبطه وصححه / محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولي ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م٠

- اللامات للزجاجي ، ت د / مازن المبارك ، ط/ دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ ـ

١٩٨٥م .

- اللباب في علل البناء و الإعراب ٠ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (٥٣٨ – ٦١٦هـ) ، تحقيق / غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولي ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م ٠

- اللمع في العربية . لابن جنى ، تحقيق / حامد المؤمن ، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – بيروت – الطبعة الثانية (١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م) .

- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٠ تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق / علي النجدى ناصف و د / عبد الحليم النجار ، طبعة المجلس الأعلي للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٦م ٠

- المساعد على تسهيل الفوائد، شرح منقح مصفى للإمام الجليل / بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق د / محمد كامل بركات – جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية الطبعة الثانية (١٤٢٢ هـ–٢٠٠١م).

- المسائل العضديات لأبى على الفارسي، تحـ / على جابر المنصورى، ط / دار الكتب، بيروت، الأولى، فى ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.

- مسائل خلافية في النحو: تأليف أبو البقاء العكبري حققه وقدم له محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولي ١٩٩٢م ، ١٤١٢هـ ٠

- معاني القرآن للأخفش ٠ سعيد بن سعده البلخي المجاشعي٠ دراسة وتحقيق د / عبد الأمير محمد أمين الورد – عالم الكتب – الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ م .

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية. د. مروان عطية. ط. دار البشاير

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية. د. محمد سمير نجيب. مؤسسة الرسالة. دار الفرقان.

- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية٠ إعداد د / إميل بديع بعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م ٠

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٠ لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د / عبد اللطيف محمد الخطيب – السلسلة التراثية٠

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبى ، ت د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧ م .

- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ٠ لمحمود بن أحمد العينى ، مطبوع مع خزانة الأدب – دار صادر – بيروت ٠

- المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠ – ٢٨٥ هـ) تحقيق الأستاذ/ محمد عبد الخالق عضيمة ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م .

- نتائج الفكر للسهيلي، ت د / محمد إبراهيم البنا ، ط / دار الرياض ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ت د/ رشيد بلحبيب ، ط وزارة الأوقاف بالمملكة العربية المغربية ، ١٤٢٠ – ١٩٩٩ .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٠ للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق / أحمد شمس – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولي ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م ٠

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ، ت د / إحسان عباس ، ط / دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٦٨م .